

طابع الشهيد



الهيئة العامة للرعاية الصحية

كراسة الشروط والمواصفات للمناقصة العامة

لتوفير الاحتياجات السنوية من

الأدوات الكتابية والاحبار للهيئة العامة للرعاية الصحية

للعام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦

جلسة يوم الموافق / /

الساعة الثانية عشر ظهراً

ثمن الكراسة: ٣٩٩,٠٠ جنيهاً فقط لا غير

العنوان، الهيئة العامة للرعاية الصحية بالعاصمة الجديدة - الحي الحكومي خلف وزارة الصحة -
مبنى الهيئة العامة للرعاية الصحية

توقيع

بيانات مقدم العطاء

- اسم الجهة مقدمة العطاء:
- الاسم التجاري لها:
- الكيان القانوني (شركة اشخاص - توصية بسيطة -):
- نشاط الجهة مقدمة العطاء:
- رأس المال:
- العنوان:
- رقم التليفون:
- رقم الفاكس:
- رقم السجل التجاري:
- جهة وتاريخ السجل التجاري:
- جهة ورقم البطاقة الضريبية:
- اسم المأمورية التابع لها:



القانوني



الشروط العامة

للتعاقد علي توفير الاحتياجات السنوية من الأدوات الكتابية والاحبار للهيئة العامة للرعاية الصحية

للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

• التشريعات المنظمة والقواعد الحاكمة

تخضع العملية محل الطرح لأحكام التشريعات المصرية عموماً، وتفسر وتؤول نصوص بنود كراسة الشروط والمواصفات والتعاقد وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتهما وكافة القوانين والتشريعات ذات الصلة.

كما يسرى بشأن كراسة الشروط والمواصفات والتعاقد - وعلى وجه الخصوص أحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية وقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية واللوائح والأعراف ذات الصلة بموضوع الطرح والتعاقد، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في كراسة الشروط والمواصفات والتعاقد وملاحق أي منهما.

• حماية المنافسة

سيتم إخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لأعمال شؤونه بالإضافة إلى استبعاد العطاء ومصادرة التامين المؤقت في حال ما إذا تبين للجهة الإدارية ظهور أي محاولة للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية الطرح أو البت أو الترسية والتعاقد سواء من حيث تقييم العطاء ومقارنتها وأثناء مرحلة التنفيذ، وكذلك في حالة وجود أي اتفاق أو تعاقد أو تبادل معلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تنسيق من خلال الغير سواء كان ذلك بين أي من المختصين طرفها أو غيرهم من الموظفين بالجهة الإدارية، وبين صاحب العطاء، أو بين أصحاب العطاءات فيما بينهم، أو غيرهم من المتعاملين مع تلك الجهة بحسب الأحوال، والذي من شأنه أن يؤدي على سبيل المثال، وليس الحصر إلى أي من الآتي:

- ١- رفع، أو خفض، أو تثبيت الأسعار محل التعامل.
- ٢- اقتسام الأسواق، أو تخصيصها على أساس من المناطق الجغرافية أو مراكز التوزيع أو نوعية العملاء أو نوعية المنتجات أو الحصص السوقية أو الفترات الزمنية.
- ٣- التنسيق فيما يتعلق بالتقدم، أو الامتناع عن الدخول في سائر عمليات التعاقدات المختلفة ويسترشد في قيام التنسيق بعدة أمور منها على الأخص:-

- (أ) تقديم عطاءات متطابقة، ويشمل ذلك الاتفاق على قواعد مشتركة لحساب الأسعار وتحديد شروط العطاءات.
- (ب) الاتفاق مع الشخص الذي سيتقدم بالعطاء ويشمل ذلك الاتفاق مسبقاً مع الشخص المراد عليه سواء بالتناوب أو على أساس جغرافي أو على الجهات الإدارية المتقدم لها أو صاحب الطرح.
- (ج) الاتفاق مع تقديم عطاءات صورية.
- (د) الاتفاق على منع شخص من التنافس أو تقديم العطاءات.

التعاقدات

القانوني

• المساواة والشفافية

- تخضع العملية محل الطرح لمعايير ومبادئ العلانية والشفافية وحسن النية وتكافؤ الفرص وحرية المنافسة، وإفساح المجال للمنافسة بحرية بين من تتوافر فيهم الشروط المطلوبة للتقدم وفقاً للاشتراطات التي تحدد مسبقاً بمستندات الطرح، وسيتم التعاقد على أساس ما ورد بهذه الكراسة من شروط ومواصفات وما أرفق بها من مستندات بحسب طبيعة العملية محل الطرح.

• الممارسات الفاسدة

- على أصحاب العطاءات الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية أثناء اشتراكهم في العملية محل الطرح والتعاقد، واتباعاً لذلك يحق للجنة البت استبعاد العطاء الذي يتبين أن صاحبه تورط بصورة مباشرة أو عن طريق وكيل أو وسيط في ممارسات فساد أو احتيال أو تواطؤ بهدف الحصول على التعاقد أو إذا قام بنضسه أو بالوساطة بإعطاء أي شيء ذي قيمة، هدية، سلفه أو مكافأة أو وعد لأي من العاملين بإدارة التعاقدات أو أعضاء اللجان أو أي شخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعملية محل الطرح والتعاقد، وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية لشطب اسمه من سجل المتعاملين مع الجهات الإدارية ويصبح التأمين المؤقت من حق الجهة الإدارية.

- ويتعين على أصحاب العطاءات إبلاغ السلطة المختصة كتابةً في أي من الحالات الآتية:

- 1- وجود تصرف غير قانوني أو غير مشروع من قبل أي موظف أو جهة من الجهات ذات الصلة بتنفيذ العملية محل الطرح والتعاقد، من شأنه التأثير بطريق مباشر أو غير مباشر في إجراءاتها نظير الحصول على ميزة مالية أو عينية.
- 2- وجود ترتيب مباشر أو غير مباشر بين أي من الأطراف بغرض تحقيق مصلحة شخصية أو هدف غير مشروع، ويشمل ذلك التأثير في الإجراءات بصورة غير مشروعة.
- 3- وجود تصرف الإضعاف أو إضرار أو تهديد أي من الأطراف بصورة مباشرة أو غير مباشرة للتأثير على سير إجراءات التحقيقات، أو تعطيلها أو تزويرها أو تغييرها أو إخفائها، أو الإدلاء بمعلومات مضللة أو كاذبة لجهات التحقيق لعرقلة سير أي تحقيق بشأن أية شكاوى أو ادعاءات بوجود ممارسات فساد أو احتيال أو إكراه أو تواطؤ، أو تهديد أي طرف أو إيدائه لمنعه من الإبلاغ عن معلومات لديه والمرتبطة بالتحقيق.

• حظر الاشتراك في العملية

يحظر الاشتراك على كلا من "

- ممنوعين من التعامل، بما في ذلك من صدر بشأنه قراراً بمنع التعامل معه أو حكم قضائي نهائي في إحدى الجرائم المنصوص عليها بالباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات أو في جرائم التهرب الضريبي أو الجمركي، سواء بشخصه أو بصفته الممثل القانوني لأي من الأشخاص الاعتبارية التي ترغب في التعامل مع الجهة الإدارية وذلك ما لا يكن قد زد إليه إعتباره أو بقرار من الجهات المختصة بحسب الأحوال.
- الموظفين والعاملين بالجهة الإدارية صاحب الطرح أو الجهات الخاضعة لإشرافها.



التعاقدات

القانوني

١- تخضع المناقصة العامة

- لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩م وتعديلاتها.

٢- توافر الاعتماد المالي

تم توفير الاعتمادات المالية المخصصة للعمليات محل الطرح لدى رئاسة الهيئة العامة للرعاية الصحية.

٢- مكان وتوقيت تسليم العطاء

- تسلم العطاءات بإدارة التعاقدات بالعنوان/ الهيئة العامة للرعاية الصحية بالعاصمة الجديدة - الحي الحكومي خلف وزارة الصحة - مبنى الهيئة العامة للرعاية الصحية حتى تمام الساعة الثانية عشر ظهراً من اليوم المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية والمحدد لها يوم الموافق / / ٢٠١٩م إما باليد أو عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للبريد، ولن يعتد بأي عطاء يرد بعد هذا الموعد ولا يلتفت لأي ادعاء من صاحب العطاء بخصوص خطأ في عطاؤه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية.

٤- مدة سريان العطاء

- مدة سريان العطاء (٩٠) يوماً من تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية، ويبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن موعد استلامه بمعرفة الهيئة العامة للرعاية الصحية وحتى نهاية مدة سريان العطاء ولا يحق لمقدم العطاء تغيير أي شروط فنية أو مالية بعد تقديم العطاء أو بعد جلسة فتح المظاريف الفنية، فإذا تعذر ذلك يقوم مدير إدارة التعاقدات بطلب قبول مد صلاحية سريان العطاء الى المدة اللازمة على أنه في حال عدم ذكر المدة المحددة لسريان العطاء بالعرض المقدم يعتبر العطاء سارياً الى ان يتم البت فيه.

٥- يجب تسلسل العطاء المقدم من الشركة طبقاً للتسلسل المدون بكراسة الشروط والمواصفات.

٦- لا يجوز لمقدم العطاء شطب أي بند من بنوده أو من المواصفات الموضوعية أو إجراء تعديل فيها مهما كان نوعه.

- وإذا رغب مقدم العطاء في إبداء أية ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فتشبت في كتاب مستقل يتضمنه المظروف الفني.

٧- يقدم العطاء داخل مظروفيين أحدهما فني والآخر مالي ويكون محتوى كل مظروف على النحو التالي:

التعاقدات



القانوني



المظروف الفني

أولاً: يرفق بالمظروف الفني ما يفيد سداد التأمين الابتدائي بمبلغ وقدره ١٣٠٠٠٠٠,٠٠ جنيهاً (فقط وقدره مائة وثلاثون ألف جنيهاً لا غير) وذلك عن طريق الدفع الالكتروني من خلال منظومة الدفع والتحويل الالكتروني أو بموجب خطاب ضمان بنكي صادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة غير مقترن بأي قيد أو شرط من الشروط وغير قابل للإلغاء وقابل للتجديد وساري لمدة أربعة أشهر على الأقل من تاريخ جلسة فتح المظاريف المذكوره بعاليه وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع للهيئة العامة للرعاية الصحية مبلغ الضمان الوارد به بالكامل عند الطلب ودون الالتفات إلى أية معارضة من مقدم العطاء ولا يلتفت إلى العطاء الغير مصحوب بالتأمين الابتدائي - أو خصماً من مستحقاته ومدى صلاحيتها للصرف من عمليات أخرى لدي الهيئة العامة للرعاية الصحية وفي تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية.

ثانياً: يقدم العرض من أصل + صورتين.

ثالثاً: تقدم كراسة الشروط والمواصفات بعد ختمها بختم الشركة بما يفيد الإطلاع عليها والموافقة بالالتزام على ما جاء بها من شروط.

رابعاً: يقدم مشروع العقد المرفق بكراسة الشروط والمواصفات بعد ختمه بختم الشركة بما يفيد الإطلاع عليه والموافقة على ما جاء به من شروط وتسليمه مع العطاء.

خامساً: صورة من السجل التجاري أو الصناعي ساري.

سادساً: البطاقة الضريبية وملحقاتها سارية، موضحاً بها آخر إقرار ضريبي لنفس العام.

سابعاً: بيان الشكل القانوني للجهة مقدمة العطاء والمستندات الدالة على قيامها قانوناً "صورة من عقد التأسيس".

ثامناً: صورة من شهادة التسجيل بضريبة القيمة المضافة.

تاسعاً: الالتزام بالتأمين علي العمالة وفقاً لقوانين التأمينات السائدة.

عاشراً: صورة من التسجيل بمنظومة الفاتورة الالكترونية.



التعاقدات

القانوني



الحادي عشر: سابقة أعمال مماثلة مدعمة بالمستندات الدالة على ذلك .

الثاني عشر: طريقة التنفيذ والبرنامج الزمني للتنفيذ ومدته.

الثالث عشر: ما يفيد شراء كراسة الشروط والمواصفات (ملصق بها طابع الشهيد).

الرابع عشر: اسم البنك أو البنوك التي تتعامل معها الشركة والذي يتم التحويل عليه أمر الدفع.

الخامس عشر: تختم كل ورقة من الاوراق المقدمة من خاتم الشركة المعتمد.

السادس عشر: يلتزم مقدم العطاء بإرفاق توفيق كتابي معتمد باسم المندوب المكلف بحضور الجلسة

مثلاً لصاحب العطاء عند فتح المظروف الفني.

السابع عشر: على مقدم العطاء الالتزام بأن يقدم اصول المستندات والأوراق المشار إليها بعاليه متى

طلب منه ذلك.

الثامن عشر: على مقدم العطاء ضرورة تضمين المظروف الفني جميع البيانات الفنية وغيرها من البيانات

والمعلومات والمستندات الذي تطلبها الهيئة العامة للرعاية الصحية، ويراعي ألا يحتوي المظروف

الفني على أية أسعار مالية وسيتم استبعاد أي عطاء يتضمن في مظروفه الفني ذلك.

التاسع عشر: تقدم العطاءات باللغة العربية- وفي حالة تقديم مستند بأي لغة أخرى يتم ترجمته الي اللغة

العربية عن طريق مقدم العطاء من مكتب معتمد- ويعتبر النص العربي هو المعمول به في حالة

الاختلاف أو الالتباس في المضمون.

التعاقدات



القانوني



المظروف المالي

أولاً، يقدم العرض من أصل + صورتين.

ثانياً، يلتزم مقدم العطاء بإرفاق تفويض كتابي معتمد باسم المندوب المكلف بحضور الجلسة ممثلاً لصاحب العطاء عند فتح المظروف المالي.

ثالثاً، على مقدم العطاء مراعاة ما يلي في إعداد قائمة الأسعار (جدول الفئات) التي وضعها داخل المظروف المالي:
[أ]- تكتب أسعار العطاء بالحبر الجاف أو السائل أو الطباعة رقماً وحروفاً باللغة العربية ويكون سعر الوحدة في كل صنف بحسب ما هو مدون بجدول الفئات عدداً أو وزناً أو مقاساً أو غير ذلك دون تغيير أو تعديل في الوحدة، على أن تكون قائمة الأسعار مؤرخة وموقعة من مقدم العطاء.

- يجب أن يكون السعر الأساسي شامل كافة الضرائب والرسوم والدمغات عدا ضريبة القيمة المضافة ١٤% حيث أن الهيئة العامة للرعاية الصحية معفاة من ضريبة القيمة المضافة بموجب المادة (٥١) من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨.
- ويجوز في حالة تقديم العطاء من فرد أو شركة في الخارج أن تكتب الأسعار بالعملة الأجنبية وتتم معادلتها بالعملة المصرية بالسعر المعلن في تاريخ فتح المظاريف.

[ب]- لا يجوز الكشط أو المحو في جدول الفئات وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقماً وحروفاً والتوقيع بجانبه.

[ج]- إذا سكت مقدم العطاء عن تحديد سعر الوحدة أو صنف من الأصناف المطلوب توريدها أو قيمة الخدمة بقائمة الأسعار المقدمة منه فيعتبر ذلك امتناعاً منه عن الدخول في المناقصة العامة بالنسبة إلى هذا الصنف أما في مقاولات الأعمال فللجهة الإدارية مع الاحتفاظ بالحق في استبعاد العطاء أن تضع للبند الذي سكت مقدم العطاء عن تحديد فئته أعلى فئة لهذا البند في العطاءات المقبولة وذلك للمقارنة بينه وبين سائر العطاءات فإذا أرسيت عليه المناقصة العامة فيعتبر أنه ارتضى المحاسبة على أساس أقل فئة لهذا البند في العطاءات المقبولة دون أن يكون له حق المنازعة في ذلك.

التعاقدات

القانوني

أد- يبين في قائمة الأسعار ما إذا كان الصنف مصنوعاً في مصر أو في الخارج ويترتب على عدم صحة هذه البيانات كلها أو بعضها رفض الصنف علاوة على شطب اسم مقدم العطاء من سجل الموردين.

هـ- الفئات التي حددها مقدم العطاء بجدول الفئات تشمل وتغطي جميع المصروفات والالتزامات أي كان نوعها التي يتكبتها بالنسبة إلى كل بند من البنود وكذلك تشمل القيام بإتمام توريد الأصناف وتسليمها للجهة الإدارية والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان إذا وجد طبقاً لشروط العقد وتتم المحاسبة النهائية بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملية والتعريفات الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى.

- وفي جميع الأحوال لا يلتفت إلى أي ادعاء من مقدم العطاء بحصول خطأ في عطاؤه إذا قدم بعد فتح المظاريف الضمنية.

رابعاً، تعتبر كراسة الشروط والمواصفات وكشوف الأسعار جزء لا يتجزأ من العطاء وترفق مع العطاءات بعد توقيعها من مقدم العطاء وختمها بخاتم الشركة.

خامساً، لرئيس لجنة البت تكليف اثنين من أعضاء اللجنة لمراجعة العروض المالية بعد تضيغها مراجعة حسابية تفصيلية والتوقيع عليها بما يفيد هذه المراجعة، وتكون نتيجة هذه المراجعة هي الأساس الذي يعول عليه في تحديد سعر العطاء، وإذا تبين من المراجعة وجود أخطاء حسابية فيجب تصحيحها وفقاً لأي من الحالات الآتية:

- ١- اختلاف بين سعر الوحدة وإجمالي سعر الوحدات يعول على سعر الوحدة.
- ٢- اختلاف بين السعر المبين بالتفقيط وبين السعر المبين بالأرقام على السعر المبين بالتفقيط.
- ٣- تقديم أكثر من نسخة للعطاء طبقاً للكراسة وتبين وجود اختلاف في السعر بين النسخ المقدمة يعول على ما جاء بالنسخة الأصلية.

٨- القوانين واللوائح المنظمة المناقصة العامة

- تخضع هذه المناقصة العامة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية ويمكن تحميل صورة استرشادية منه بدون مقابل ودون أدنى مسؤولية على الهيئة العامة للرعاية الصحية / الفرع / المستشفى من خلال البوابة التعاقدات الحكومية (EG.WWW.ETENDERS.GOV).



القانوني



- كما يسري بشأن التعاقدات كافة اللوائح والقرارات ذات الصلة بموضوع المناقصة العامة فيما لا يرد بشأنه نص في كراسة الشروط والمواصفات أو العقد وطبقاً لقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.
- يجوز لأصحاب الشركات المتقدمة أن يحضروا جلسة فتح المظاريف الفنية والمالية كما يجوز أن يحضر مندوب مفوض من الشركة بموجب تفويض من الشركة وأن يكون له كافة الصلحيات.

٩- الأيضاحات

- يحق لأصحاب العطاءات الذين قاموا بشراء كراسة الشروط والمواصفات الحق في طلب أي إيضاحات كتابية بشأن ما ورد بها بداية من تاريخ النشر على العملية على موقع بوابة التعاقدات العامة بحد أقصى ١٠ أيام قبل التاريخ المحدد لانعقاد جلسة فتح المظاريف الفنية والموضح بمستندات الطرح وعلى إدارة التعاقدات الرد قبل موعد فتح المظاريف الفنية بمدة لا تقل عن (٧) أيام.

١٠- المراسلات اثناء إجراءات المناقصة العامة

- تكون جميع المخاطبات والاختارات والمطالبات والبيانات المتعلقة بالمناقصات العامة كتابية باللغة العربية ويلزم تسليمها لإدارة التعاقدات بالهيئة العامة للرعاية الصحية أو إرسالها بالبريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد أو بالفاكس رقم خلال التعاقد والتنفيذ يجب أن تكون كافة المخاطبات أو المراسلات المتبادلة من وإلى الجهة المستفيدة والمتعاملين والمتعاقدين معها وغيرها كتابية وبشكل يمكن الرجوع إليه لاحقاً على أن تكون صادرة من الأشخاص المخول لهم بذلك بين الطرفين ويجب الاحتفاظ بما يثبت تسليمها ويكون تبادلها إيما بإيصال مودع بالتسليم، أو إرسالها بالبريد السريع، أو الفاكس.

١١- التزامات الشركة والتقييم الفني للعطاءات:

- يجب أن تتوافر الكفاية الفنية والمقدرة المالية لدى الشركة بما يتناسب مع طبيعة موضوع التعاقد وتقديم المستندات الدالة على ذلك.
- في حالة الأصناف المحلية - يجب أرفاق صورة من شهادة وزارة الصناعة كان الممنح مطلق للمواصفات القياسية المصرية.
- تقديم الرخصة الأصلية للمصنع وصورة منها لإستلام الصورة ومطابقتها للأصل والتجاع الأصل للشركة فوراً.

التعاقدات

القانوني

- في حالة وجود شرط "تقديم عينات" في الشروط الخاصة الواردة بهذه الكراسة يلتزم مقدم العطاء بتقديم عينات من نفس نوع الصنف المتقدم فيه ويراعى في العينة أن تكون :-
- أ- مدون عليها اسم البند ورقمه بكراسة الشروط والمواصفات.
- ب- مدون عليها اسم مقدم العطاء، يراعى أن تكون هذه البيانات على ستيكر جيد اللصق.
- ج- في حالة عدم تقديم عينة لبند لم يستخدم من قبل سيتم إستبعاد العرض في هذا البند.
- د- ويتم تقديم كشف بكافة العينات المقدمة من مقدم العطاء معتمد ومختوم بخاتم الشركة.
- هـ- ينص صراحة في حالة ارتجاع العينة للشركة بعد ذلك - وفي حالة عدم ذكر ذلك تكون العينات المقدمة من حق الهيئة/ الفرع/ المستشفى.
- و- تقدم الكتلوجات الأصلية وصورة منها.

١٢- التأمين الابتدائي:

- إذا سحب مقدم العطاء عطائه قبل الميعاد المحدد لفتح المظاريف الفنية يصبح التأمين الابتدائي المودع حقاً لدى الهيئة العامة للرعاية الصحية دون الحاجة إلى إنذار أو الإلتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أي إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر، أو استدانته من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها أو لدي جهة أخرى تابعة للهيئة العامة للرعاية الصحية لصاحب العطاء المذكور.
- يبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة الهيئة العامة للرعاية الصحية وحتى نهاية مدة سريان العطاء المحدده.
- عند انقضاء مدة سريان العطاء يجوز لمقدمه استرداد التأمين الابتدائي بطلب يقدم للهيئة العامة للرعاية الصحية وفي هذه الحالة يصبح العطاء ملغى وغير نافذ المفعول فإن لم يطلب ذلك أعتبر العطاء قابلاً للاستمرار والارتباط إلى أن يصل للهيئة العامة للرعاية الصحية طلب منه لسحب التأمين الابتدائي وعدوله عن عطائه.

١٣- الالتزام بكافة الشروط والمواصفات الواردة بكراسة الطرح.

١٤- إلغاء المناقصة العامة وتعديل الشروط والمواصفات:

- يحق للهيئة العامة للرعاية الصحية في أي وقت - وفقاً لمقتضيات الصالح العام والمصلحة العامة - إلغاء المناقصة العامة أو التنازل عن بعض البنود الواردة فيها أو كمياتها أو حجمها بعد موافقة السلطة المختصة دون أن يكون لمقدم العطاء حق الاعتراض على ذلك أو المطالبة بإية تعويض.

التعاقدات

القانوني

- يكون الإلغاء بقرار مسبب من السلطة المختصة سواء من تلقاء ذاتها أو بناء على توصية لجنة البت أو المناقصة العامة إذا تبين وجود تواطؤ بين مقدمي العطاءات أو ممارسات احتيالي أو فساد أو احتكار أو إذا تبين وجود نقص أو خطأ في كراسة الشروط والمواصفات ويجوز الإلغاء في أي من الحالات الآتية:-

أ- إذا لم يقدم سوي عطاء وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة الا عطاء واحد ما لم تكن حاجة العمل لا تسمح بإعادة الطرح ولا توجد فائدة ترجي من إعادة الطرح وبشرط أن يكون العطاء مطابقاً للشروط ومناسباً للقيمة التقديرية.

ب- إذا اقترنت العطاءات كلها أو أغلبها بتحفظات.

ج- إذا كان قيمة العطاء الأقل تجاوز القيمة التقديرية ما لم تبين دراسة لجنة المناقصة العامة عدم الجدوي من إعادة الطرح والاثار المترتبة عليه.

- ويكون الإلغاء في الحالات المنصوص عليها بالفقرة الثالثة من هذه المادة بقرار مسبب من السلطة المختصة بناء على توصية لجنة المناقصة العامة ويجب أن يشمل القرار على الأسباب التي بني عليها ويخطر مقدمي العطاءات بذلك بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعريضه في ذات الوقت بالبريد الالكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال.

10- الترسية وإخطار صاحب العطاء الفائز:

- تقوم الهيئة العامة للرعاية الصحية بعد اعتماد السلطة المختصة بإخطار صاحب العطاء الفائز بالترسية عليه وكذا باقي أصحاب العطاءات المقبولة فنياً باسم صاحب العطاء الفائز والذي عليه الحضور لسداد التأمين النهائي للعملية.

16- التأمين النهائي:

- في حالة رسو العطاء على أي متقدم وإخطاره بكتاب موسى عليه بعلم الوصول لسداد قيمة التأمين النهائي خلال عشرة أيام تبدأ من اليوم التالي للإخطار وذلك عن طريق الدفع الالكتروني من خلال منظومة الدفع والتحويل الالكتروني أو بموجب خطاب ضمان بنكي صادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة غير مقترن بأي قيد أو شرط من الشروط وغير قابل للإلغاء وقابل للتجديد وأن يتعهد المصرف بأن يدفع للهيئة العامة للرعاية الصحية مبلغ التأمين المطلوب وأنه ملتزم بأدائه بأكمله ودون الالتفات إلى أي معارضة من مقدم العطاء أو خصماً من مستحقاته ومدى صلاحيتها للصرف من عمليات أخرى لدى الهيئة العامة للرعاية الصحية.

التعاقدات

القانوني

- كما يجوز أن يكمل التأمين المؤقت (الابتدائي) إلى ما يساوي ٥% من إجمالي قيمة العطاء ويحتفظ بهذا التأمين لدى الهيئة العامة للرعاية الصحية لحين انتهاء العقد وذلك بدون فوائد.

١٧- عدم سداد التأمين النهائي:

- إذا لم يقر صاحب العطاء المقبول بأداء التأمين النهائي خلال المدة المحددة يكون للهيئة العامة للرعاية الصحية بعد موافقة السلطة المختصة الحق بموجب أخطار بكتاب موسى عليه بعلم الوصول:-

(أ) - إلغاء العقد.

(ب) - تنفيذه بواسطة أحد مقدمي العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب أولوياتها.

- ويصبح التأمين المؤقت في جميع الحالات من حقها ، كما يكون لها ان تخصم قيمة كل خسارة تلحق بها من اية مبالغ مستحقة أو تستحق لديها لصاحب العطاء المذكور ، وفي حالة عدم كفايتها تلجأ الى خصمها من مستحقاتها لدى أية جهة إدارية أخرى ، أيا كان سبب الاستحقاق ، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

١٨- مسئول التنفيذ بالشركة المتعاقدة:

- تلتزم الشركة الراسي عليها المناقصة العامة في تنفيذها في العطاء بتعيين أحد موظفيها (متخذي القرار) وذلك للتنسيق معه بشأن تنفيذ العقد بالنسبة لإجراءات عمليات التنسيق وتقديم المستندات المتفق عليها ومتابعة تنفيذ التعاقد الخ.....

١٩- مدة العقد وتنفيذ العقد:

- يحرر العقد بين الهيئة العامة للرعاية الصحية والشركة ويبدأ تنفيذ العقد من التاريخ الذي تتسلم فيه الشركة المتعاقدة أمر التوريد.

- كما يجوز أن يجدد التعاقد لمدة أخرى مماثلة بذات الشروط والمواصفات والاسعار علي أن يخطر أحد الطرفين الطرف الاخر كتابياً قبل نهاية العقد بثلاثة أشهر وبعد موافقة السلطة المختصة.

- لجميع الجهات التابعة للهيئة العامة للرعاية الصحية بعد موافقة السلطة المختصة الحق في طلب كميات إضافية خلال مدة التعاقد بنفس الشروط والاسعار وفي حدود نسبة (١٥%) لكل بند ، ولا يحق للمتعاقد الرفض أو الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك، ويجوز في حالات الضرورة الطارئة وبموافقة المتعاقد تجاوز النسبة الواردة بالفقرة وفقاً لاحتياج الجهات التابعة للهيئة العامة للرعاية الصحية.

التعاقدات

القانوني

٢٠- مسئولية الشركة عن أعمالها:

- تلتزم الشركة بتوريد الأصناف المتعاقد عليها في الميعاد أو المواعيد المحددة خالصة جميع المصروفات والرسوم والضرائب طبقاً لأمر التوريد وطبقاً للمواصفات أو العينات المعتمدة.

٢١- التأخير عن تنفيذ العقد

- يلتزم المتعاقد بالتنفيذ في المواعيد المحددة - فإذا تأخر لأسباب خارجة عن إرادته جاز للجهة الإدارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، منحه مهلة لإتمام تقديم الخدمة دون تحصيل مقابل تأخير منه، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيحصل منه مقابل للتأخير دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء آخر، ويحسب من بداية المهلة وفقاً للآتي:

- إذا لم تجاوز مدة التأخير نسبة (٢%) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (١%) من قيمة العقد، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال.

- إذا لم تجاوز مدة التأخير نسبة (٦%) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (٢%) من قيمة العقد، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال.

- إذا لم تجاوز مدة التأخير نسبة (١٠%) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (٢%) من قيمة العقد، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال.

- إذا تجاوزت مدة التأخير نسبة (١٠%) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل التأخير بنسبة (٥%) من قيمة العقد، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال.

- ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الجهة الإدارية في الرجوع على المتعاقد بكامل التعويض المستحق عما أصابها من أضرار بسبب التأخير لأسباب خارجة عن إرادته.

٢٢- تقديم الضواتير وطريقة السداد:

- تلتزم الهيئة العامة للرعاية الصحية بأن تسدد للشركة ضمن الأصناف الموردة فعلياً خلال مدة لا تجاوز (٢٠) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد.

التعاقدات
الإدارة



القانوني

القانوني

٢٢- رد التأمين النهائي:

- يرد التأمين النهائي بعد وفاء المتعاقد بكافة التزاماته العقدية والقانونية مع الهيئة العامة للرعاية الصحية.

٢٤- تقديم النزول عن العقد:

- لا يجوز للمتعاقد النزول عن العقد أو عن المبالغ المستحقة كلها أو بعضها، ومع ذلك يجوز ان يتنازل عن تلك المبالغ لأحد البنوك أو الشركات المالية غير المصرفية المرخص لها بمزاولة النشاط في جمهورية مصر العربية ويكتفي في هذه الحالة بتصديق البنك أو الشركة دون الاخلال بمسئولية المتعاقد عن تنفيذ العقد كما لا يخل قبول نزوله عن المبالغ المستحقة له بما يكون للجهة الإدارية قبله من حقوق.

٢٥- عدم تنفيذ العقد:

- يحق للهيئة العامة للرعاية الصحية بعد موافقة السلطة المختصة في حالة عدم استجابة الشركة المتعاقد معها للتوريد طبقاً لأمر التوريد، أن يقوم بالتعاقد على حساب الشركة المتعاقد معها وذلك من خلال شركة أخرى وتحميل فروق الأسعار على الشركة المتعاقد معها.

٢٦- مخالفة شروط التعاقد

- يجوز للهيئة العامة للرعاية الصحية بقرار من السلطة المختصة فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد، إذا أخل بأي شرط جوهرى من شروطه.
- يكون الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد بقرار من السلطة المختصة، يعلن للمتعاقد بكتاب موصى عليه يعلم الوصول على عنوانه المبين فى العقد وذلك عن طريق الهيئة القومية للبريد، مع تعزيده بالبريد الالكترونى أو الفاكس بحسب الأحوال على العنوان المبين بالعقد.

٢٧- فسخ العقد تلقائياً

- أ- التقدم بأي بيانات أو مستندات غير صحيحة بالذات أو الوساطة وذلك بغرض الغش أو التلاعب.
ب- المخالفة بالتورط في أية ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار ومن ذلك التواطؤ أو منع أية منافسة لأحد مقدمي العطاءات الآخرين أو الاتفاق معهم على أغراض غير مشروعة.
- ويشطب اسم المتعاقد فى الحالة المنصوص عليها فى البند (أ ، ب) من سجل الموردين أو المقاولين وتخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بذلك لنشر قرار الشطب بطريق النشرات المصلحية.

التعاقدات

القانونى

- ويتم بناء على طلب المتعاقد الذي شطب اسمه إعادة قيده في سجل الموردين أو المقاولين إذا انتضى سبب الشطب بصدور قرار من النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضده أو بحفظها إدارياً أو بصدور حكم نهائي ببراءته مما نسب إليه، على ان يعرض قرار إعادة القيد على الهيئة العامة للخدمات الحكومية لنشره بطريق النشرات المصلحية.

- وفي جميع حالات فسخ العقد، وكذا في حالة تنفيذه على حساب المتعاقد، يصبح التأمين النهائي من حق الهيئة العامة للرعاية الصحية، كما يكون لها أن تخصص ما تستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق بها من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد لديها وفي حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أية جهة إدارية أخرى، أيا كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

٢٨- القواعد الحاكمة

- يعتبر أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها مكملته ومتممة لكراسة الشروط والمواصفات فيما لم يرد بشأنه نص خاص.

- تعتبر كراسة الشروط والمواصفات وتعديلاتها ومرفقاتها ومحضر تسليم واستلام محل التعاقد والمكاتبات والمستندات المتبادلة متممة للعقد ومكملاً لأحكامه.

- أي نزاع ينشأ يكون الفصل فيه من اختصاص محاكم مجلس الدولة دون سواها.

التعاقدات

عبد الحليم



القانوني

عبد الحليم

المواصفات والشروط الخاصة

المواصفات الفنية للأدوات كتابية والأخبار

م	البيان	الوحدة	الكمية	المواصفات الفنية
1	دفتر وارد	دفتر	100	مغلف مكرتون مقوى مقاس 35/25 عدد 100 ورقته
2	دفتر صادر	دفتر	100	مغلف مكرتون مقوى مقاس 35/25 عدد 100 ورقته
3	بلوك نوت مسطر مقاس A5	عدد	1500	عدد 100 ورقته A5 عالي الجودة
4	سلوتيب طرود شفاف عريض	عدد	500	لاصق شفاف عريض عالي الجودة بطول 100متر
5	سوليتب شفاف 2سم	عدد	500	لاصق شفاف عريض عالي الجودة بطول 100متر
6	قلم حبر موديل جميع الألوان	عدد	1000	UB-157 جودة عالية
7	قلم جاف ازرق	عدد	4000	خط واضح حجم السن 0.7م
8	قلم جاف احمر	عدد	1500	خط واضح حجم السن 0.7م
9	قلم جاف اسود	عدد	2000	خط واضح حجم السن 0.7م
10	طقم فسفوري	طقم	500	جودة عالية اللون واضح طقم 4 قلم
11	قلم ماركر بسن مشطوف دائم	عدد	200	اللون ازرق اسود سين عريض حبر ثابت عالي الجودة
12	قلم كوريكتور سن معدن	عدد	240	سانل أبيض لزج درجة سيولة قابل للجفاف بسرعة
13	دوسيه ورق مانيل 230	عدد	700	عالي الجودة مانيل 230
14	علبة دبوس دباستة مقاس 6/24	علبة	1000	مقاس 6/24 نحاس مقوى كل علبة 1000 دبوس
15	علبة دبوس مشبك بلدوج 25 مم	علبة	800	بلدوج مقاس 25 مم كل علبة 12 دبوس عالي الجودة
16	علبة دبوس مشبك بلدوج 32 مم	علبة	800	بلدوج مقاس 32 مم كل علبة 12 دبوس عالي الجودة
17	علبة دبوس مشبك بلدوج 51 مم	علبة	500	بلدوج مقاس 51 مم كل علبة 12 دبوس عالي الجودة
18	حافظتة حرف لابلستيك A4	عدد	18000	مقاس A4 ووزن 80 سبكرون شفاف ذو فاتحة من اعلى
19	حافظتة حرف اشفاف مقاس A4	عدد	10000	مقاس A4 ووزن 80 سبكرون شفاف ذو فاتحة من اعلى
20	أستيكتة سوداء	عدد	200	تزيل علامات القلم الرصاص بسرعة عالية الجودة
21	يوست ات اصفر 3/3	عدد	1000	جودة عالية ألوان مختلفة الزق قوى

طاره زهر (١)

خالد محمد

سعيد محمد
المرح

جودة عالية ألوان مختلفة الزق قوى	1000	عدد	بوست ات اصفر 3/2	22
جودة عالية ألوان مختلفة الزق قوى	1200	عدد	بوست ات اصفر 4/3	23
جودة عالية ألوان مختلفة الزق قوى	500	عدد	بوست ات اصفر 2/1.5	24
جودة عالية ألوان مختلفة الزق قوى	600	عدد	بوست ات اصفر 5/3	25
جودة عالية ألوان مختلفة الزق قوى	500	عدد	بوست ات اصفر 6/4	26
عبوة عالية الجودة	50	عدد	صمغ سائل	27
كرتون مقوى مزود بماكينته حديد ألوان متنوعة مدعمر بمعدن لحماية الأطراف	600	عدد	أكلا سير 8 سم	28
كرتون مقوى مزود بماكينته حديد ألوان متنوعة مدعمر بمعدن لحماية الأطراف	200	عدد	أكلا سير 4 سم	29
ألوان متنوعة نوع بلاستيك متين مقلق بسوستة محكمة الغلق	3000	عدد	حافظت ألوان بلاستيك بسوسته	30
كرتون مقوى ألوان متنوعة مزوج بأستيك للغلق	500	عدد	علبة حفظ مستندات كرتون	31
دبوس ابيض عالي الجودة	100	عدد	دبوس كليبس مقاس 28	32
دبوس ابيض عالي الجودة	100	عدد	دبوس كليبس مقاس 33	33
عالي الجودة	300	عدد	أسطوانة DVD	34
قابلية للتسجيل مساحة 700 ميجا بايت	800	عدد	أسطوانة mg 700	35
فيل ابيض جلد مقوى عالي الجودة	100	عدد	ليزوليف 2 حلقة مقاس 10 سم	36
فيل ابيض جلد مقوى عالي الجودة	500	عدد	ليزوليف 2 حلقة مقاس 2.5 سم	37
دفتر ورق ابيض 8 مم مسطر ظلف قوى	300	عدد	دفتر حرف (ز) 200 ورقية	38
جودة عالية	2000	عدد	ظرف ابيض A4	39
جودة عالية	100	عدد	دفتر كربون	40
عبوة اصلية عالية الجودة	100	عدد	حبر طابعة HP 26x	41
عبوة اصلية عالية الجودة	20	عدد	حبر ماكينته تصوير شارب MX315FT	42
عبوة اصلية عالية الجودة	20	عدد	حبر طابعة ألوان 912 أسود	43
عبوة اصلية عالية الجودة	20	عدد	حبر طابعة ألوان 912 أحمر	44
عبوة اصلية عالية الجودة	20	عدد	حبر طابعة ألوان 912 أصفر	45

طارق زمر (١٠)

خالد محمد

محمد محمد

عبوة اصلية عالية الجودة	20	عدد	حبر طابعتة ألوان 912 أزرق	46
عبوة اصلية عالية الجودة	150	عدد	حبر طابعتة HP 59x	47
عبوة اصلية عالية الجودة	15	عدد	حبر ماكينته تصوير زيروكس B7030	48
عبوة اصلية عالية الجودة	15	عدد	حبر ماكينته تصوير زيروكس B8155	49
عبوة اصلية عالية الجودة	15	عدد	حبار طابعتة زيروكس B235/ B230	50
عبوة اصلية عالية الجودة	25	عدد	حبار زيروكس ألوان C8155 Alta Link أسود	51
عبوة اصلية عالية الجودة	25	عدد	حبار زيروكس ألوان C8155 Alta Link أحمر	52
عبوة اصلية عالية الجودة	25	عدد	حبار زيروكس ألوان C8155 Alta Link أصفر	53
عبوة اصلية عالية الجودة	25	عدد	حبار زيروكس ألوان C8155 Alta Link أزرق	54
عبوة اصلية عالية الجودة	10	عدد	حبر طابعتة ألوان HP953 أسود	55
عبوة اصلية عالية الجودة	10	عدد	حبر طابعتة ألوان HP953 أحمر	56
عبوة اصلية عالية الجودة	10	عدد	حبر طابعتة ألوان HP953 أصفر	57
عبوة اصلية عالية الجودة	10	عدد	حبر طابعتة ألوان HP953 أزرق	58
عبوة اصلية عالية الجودة	155	عدد	حبر ماكينته تصوير hp LaserJet MFPE 72530DN W9005MC	59
طقم حجارة عالية الجودة	90	عدد	حجارة ريموت تكييف (طقم 2*)	60
1.5م عالي الجودة	100	عدد	كابل طابعتة HP	61
دوسيه وش شفاف ظهر كرتون مقوى كعب قوى	2000	عدد	دوسيه ايزي بايند ظهر كرتون وجه شفاف مقاس 4.5ملى A4	62
دوسيه وش شفاف ظهر كرتون مقوى كعب قوى	1500	عدد	دوسيه ايزي بايند ظهر كرتون وجه شفاف مقاس 9.5ملى A4	63
علمية عالية الجودة	10	عدد	آلة حاسبة مكتبية	64
مقاس دبابيس 6/24 عالية الجودة	50	عدد	دبابسة	65
قلم رصاص خشب باستيكتة عالي الجودة	540	عدد	قلم رصاص خشب	66

رئيس اللجنة

طارق زهران



اللجنة

1- مريم عطية

2- خالد محمد

3- احمد

إقرار

أقر أنا مدير شركة /

بطاقة ضريبية رقم / ملف رقم

مأمورية /

وعنواني /

بأنني موافق على جميع الشروط المذكوره بالكراسه وملتزم بها قانونياً

ومالياً - وتعتبر جزء لا يتجزأ من هذا العطاء المقدم بجلسه / / ٢٠٢

وهذا اقرار مني بذلك ،،،



٥٢٤٢٥



٥٢٤٢٥



نموذج عقد توريد

الاحتياجات السنوية من الأدوات الكتابية والاحبار

للهيئة العامة للرعاية الصحية

للعام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦

تاريخه
→

نموذج عقد توريد

الاحتياجات السنوية من الأدوات الكتابية والاحبار للهيئة العامة للرعاية الصحية

للعام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦

أنه في يوم الموافق / / ٢٠ تم إبرام هذا العقد بين كل من:

أولاً: الهيئة العامة للرعاية الصحية

ومقرها القانوني:

ويمثلها في التوقيع على هذا العقد السيد الدكتور /

(طرف أول)

بصفته / رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرعاية الصحية

ثانياً، شركة

ومقرها القانوني:

ويمثلها في التوقيع على هذا العقد السيد /

(طرف ثاني)

بصفته /

رقم السجل التجاري: / رقم التسجيل الضريبي:

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على توفير الاحتياجات السنوية من الأدوات الكتابية والاحبار للهيئة العامة للرعاية الصحية للعام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك واتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات الفنية المطلوبة والعطاء المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.

وفي ضوء اعتماد السلطة المختصة " السيد الدكتور/ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرعاية الصحية " لإجراءات طرح العملية بتاريخ / / ٢٠ وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، والدعوة وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ / / ٢٠ بشأن المناقصة العامة للتعاقد على توفير الاحتياجات السنوية من الأدوات الكتابية والاحبار للهيئة العامة للرعاية الصحية للعام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦،

ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به لجنة البت في المناقصة العامة بجلستها المعقودة يوم الموافق / / ٢٠ من قبول العطاء المقدم من الطرف الثاني بمبلغ

(فقط وقدره جنياً لا غير)، والذي تمت الترسية بناءً عليه، باختياره الأفضل شروطاً والأقل سعراً ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ

وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد اتفقا على الآتي:



التوقيع

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط ومواصفات والعطاء المقدم من الطرف الثاني، وكافة المكاتبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر لجنة البت في المناقصة العامة وأمر التوريد المؤرخ / / ٢٠٢٥ جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وتماماً ومكماً لأحكامه.

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد بتوفير الاحتياجات السنوية من الأدوات الكتابية والاحبار للهيئة العامة للرعاية الصحية، وفقاً للشروط ومواصفات الفنية الخاصة والعطاء المقدم على النحو التالي:

- الأسعار: غير شاملة ضريبة القيمة المضافة.
- مدة التوريد: خلال
- مكان التوريد: مخازن الهيئة العامة للرعاية الصحية
- طريقة الدفع: ١٠٠% بعد التوريد والاستلام والضخص.
- يتم سداد ٥% من قيمة أمر التوريد بخطاب ضمان بنكي غير مقترن بأي قيد أو شرط في خلال ١٠ أيام من استلام أمر التوريد
- ضمان الاحبار ضد عيوب الصناعة حتى آخر عبوة حبر ويتم تقديم شهادة بذلك.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والكميات والأسعار الموضحة بعد وقيمة إجمالية سنوية قدرها جنيهاً (فقط وقدره جنيهاً لا غير) غير شاملة ضريبة القيمة المضافة، وشاملة الرسوم والتكاليف والنصقات ذات الصلة وذلك على النحو التالي:

م	الصف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	الإجمالي
١	٠٠٠,٠٠	٠٠٠,٠٠
٢	٠٠٠,٠٠	٠٠٠,٠٠
..	٠٠٠,٠٠	٠٠٠,٠٠
الإجمالي:					٠٠٠,٠٠

البند الرابع

سدد الطرف الثاني مبلغاً إجمالياً مقداره جنيهاً (..... جنيهاً لا غير) بما يعادل نسبة (٥%) من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي، وذلك بخطاب ضمان بحساب الطرف الأول رقم بينك فرع أو خصماً من مستحقاته المناهضة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد أو من خلال نظم السداد الإلكتروني ويظل هذا التأمين سارياً طوال مدة العقد بما فيها مدة الضمان.



Handwritten signature and initials in blue ink.

البند الخامس

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والأصناف محل العقد وعلى نفقته الخاصة على أن يتم التوريد خلال (.....) تبدأ من اليوم التالي لإخطار الطرف الثاني بأمر التوريد، كما يلتزم بأن يقدم فاتورة الأصناف الموردة من أصل وصورتين، وفي حالة إخطاره بتسليم الأصناف في غير هذا العنوان يلتزم بأن يرفق مع الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروفات النقل الإضافية التي تحملها فعلياً لردّها إليه.

البند السادس

يقوم الطرف الأول بفحص الأصناف الموردة من الطرف الثاني، وإذا رفضت اللجنة صنفاً أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجدت فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو المتطلبات أو العينات المعتمدة وجب على الطرف الأول إخطار الطرف الثاني بأسباب الرفض كتابياً.

ويلتزم الطرف الثاني بسحب الأصناف المرفوضة وتوريد بدل منها خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ اليوم التالي لإخطاره، فإذا تأخر في سحبها فيحق للطرف الأول تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع (5%) من قيمة الأصناف المرفوضة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه ويحدد أقصى أربعة أسابيع وبعد انتهاء تلك المدة يحق للطرف الأول اتخاذ إجراءات بيعها لحساب الطرف الثاني، ويخصص من الثمن ما يكون مستحقاً للطرف الأول ويكون البيع وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها.

البند السابع

يلتزم الطرف الأول باستلام الأصناف محل هذا العقد في المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها، ويحق للطرف الثاني حال تقاعس الطرف الأول عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة لتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

البند الثامن

يلتزم الطرف الأول بأن يسدد للطرف الثاني ثمن الأصناف الموردة فعلياً خلال مدة لا تتجاوز (٢٠) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حسابه رقم ببنك فرع وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكاليف التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند التاسع

للطرف الأول زيادة أو نقص الكميات المتعاقد عليها بما لا يجاوز (١٥%) من كمية كل بند بيانات الشروط والمواصفات والأسعار وفقاً لأحكام المادة (٤٦) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمشار إليه.



Handwritten signature and initials in blue ink.

البند العاشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول وبحسب طبيعة العملية المرور أو التفتيش أو مراقبة التنفيذ على محل هذا العقد وفي أي وقت دون حاجة إلى إخطار أو إذن مسبق.

البند الحادي عشر

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول إعطائه مهلة بما لا يجاوز أسبوعين من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعة إليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة وفقاً لأحكام المادة (٩٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من أضرار بسبب التأخير.

البند الثاني عشر

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كلياً أو جزئياً طبقاً لحكم المادة (٩٢) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية.

البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في الجرائم التهرب الضريبي، أو الجمركي.

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أياً كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهاءه أو نهاؤه أو فسخه، وبعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابرة إخلالاً جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأي عقوبة مقررة في هذا الشأن.

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً.

البند السادس عشر

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببند التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:



- ١- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
 - ٢- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأى فني ومالي وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأى.
 - ٢- تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.
- وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند السابع عشر

في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط جوهري من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني وفي الحالتين يكون التأمين النهائي من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخضع ما يستحقه وقيمت كل خسارة تلحق به من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه، وفي حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني قضائياً بما لم يتمكّن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.

البند الثامن عشر

- يفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية،
- ١- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد.
 - ٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني.
 - ٢- إذا أفلس الطرف الثاني أو أعسر.

البند التاسع عشر

يسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند العشرون

تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد.



Handwritten signature in blue ink.

البند الحادي والعشرون

يقبل الطرفين اي تعديلات قد تدخلها ادارة الفتوي المختصة بمجلس الدولة على العقد المبرم طوال فترة سريانه وذلك طبقا للمادة (٩٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

البند الثاني والعشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، والا اعتبرت مكاتباته ومراسلاته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

البند الثالث والعشرون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى، للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الثاني

شركة

السيد /

الطرف الأول

الهيئة العامة للرعاية الصحية

/ ٥

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرعاية الصحية



Handwritten signature in blue ink.

السيد الدكتور / مصطفى صبري

مدير عام الإدارة العامة للشئون المالية

تحية طيبة وبعد...

مقدم لسيادتكم مقترح الجدول الزمني لطرح مناقصة عامة للتعاقد على توفير الاحتياجات

السنتوية من الأدوات الكتابية والاحبار للهيئة العامة للرعاية الصحية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

م	الاجراء	التنفيذ
١	التاريخ المتوقع للنشر	يوم ٢٠٢٥/١٢/١
٢	التاريخ المتوقع لفتح المظاريف الفنية	يوم ٢٠٢٥/١٢/٢٩
٣	التاريخ المتوقع لانتهاء من البت الفني	يوم ٢٠٢٦/١/١١
٤	التاريخ المتوقع لإعلان نتيجة البت الفني واخطار الشركات	يوم ٢٠٢٦/١/١٩
٥	التاريخ المتوقع لفتح المظاريف المالية	يوم ٢٠٢٦/١/٢٨
٦	التاريخ المتوقع لانتهاء من البت المالي	يوم ٢٠٢٦/٢/٩
٧	التاريخ المتوقع لإعلان نتيجة البت المالي واخطار الشركات	يوم ٢٠٢٦/٢/١٥
٨	التاريخ المتوقع لإخطار الترسية	يوم ٢٠٢٦/٢/٢٥
٩	التاريخ المتوقع لانتهاء تنفيذ العقد	يوم ٢٠٢٦/٢/٢٨

مدير إدارة التعاقدات

أحمد سامي
/ شروت سامي

المشرف علي ملف المناقصات

أحمد ظاهر
/ أحمد ظاهر

مدير عام
الإدارة العامة للشئون المالية
د/ مصطفى صبري
٥٥١٩٣

٤٢

٤٢

طابع
الشهيد

المادة
٤٢
هاتف رفايم من ولد للعرف
ملاحظات



الهيئة العامة للخدمات الحكومية

الإدارة المركزية للمشتريات

الممارسة العامة رقم (١) للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

لتوريد صنف الورق دارج الاستخدام

(تصوير A3/A4 - مسطر مفرد/ مجوز)

(شراء مركزي)

جلسة الاستفسارات يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٥/١٠/١٣

في تمام الساعة العاشرة صباحاً

جلسة فتح المظاريف الفنية يوم الخميس الموافق ٢٠٢٥/١٠/٢٣

في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً

ثمن بيع الكراسة: ٥٠٠٠ جنيه (فقط خمسة الف جنيه لا غير) غير شامل كافة الضرائب والرسوم

إيصال توريد رقم:



توقيع وختم

الشركة

صفحة رقم 1of36

محتويات كراسة الشروط والمواصفات

رقم الصفحة	البندان	م
٣	المقدمة	١
٤	التعريفات	٢
٥	البرنامج الزمني المتوقع لإجراءات الممارسة	٣
٥	اليات وخطوات تنفيذ إجراءات الممارسة	٤
١٤-٦	الاشتراطات والضوابط العامة	٥
١٥	التقسيم الجغرافي للجهات الإدارية	٦
١٦-١٧	اعداد العطاء والتقدم للممارسة (منفرد / تحالف)	٧
١٨-١٩	محتويات المظروفين (الفني والمالي)	٨
٢٠-٢١	التأمين الموقت والتأمين النهائي وضمن الأعمال	٩
٢٢	التقييم الفني للعطاءات والنمذجة والرسمية	١٠
٢٣-٢٦	المواصفات الفنية	١١
٢٧	نموذج التقدم بالإيضاحات والاستفسارات	١٢
٢٨-٢٩	نموذج التقدم بعطاء وإقرار التقدم للممارسة	١٣
٣٠-٣٦	العقد النموذجي	١٤

العلاء للكراس والمكشحات

صفحة رقم 20136
ب. ف. ض. : ٢٤٩/٩٤٢/٤٢٥

هيئة عامة للخدمات الحكومية - وهيئة الفقه ٨٢٢٧

برج (٦) - أراج وزارة المالية - شارع صلاح الدين - القاهرة

تليفون: ٢٢٢٢١٥٢٥ - ٢٢٢٢١٥٢٤ - فاكس: ٢٢٢٢١٥١٧

www.gags.gov.eg - www.etenders.gov.eg

المقدمة

تنفيذاً لقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٤٩٨) لسنة ٢٠٢٣ برفع كفاءة الأنفاق الحكومي وتعظيم الإيرادات والذي تضمن أن تتولى الهيئة العامة للخدمات الحكومية - وزارة المالية، تنفيذ إجراءات تدبير احتياجات جميع الجهات الإدارية من الأصناف شائعة الاستخدام (أجهزة الحاسبات الآلية، أجهزة التكييف، الطابعات، الفاكسات، المساحات الضوئية، آلات التصوير، الورق دارج الاستخدام {تصوير A3-A4، مسطر مفرد - مجوز}، اللمبات الكهربائية الموفرة للطاقة LED) وفقاً لطرق التعاقد المنصوص عليها بقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصانر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية، على أساس الوحدة الواحدة، والترسية على العطاءات الأفضل شروطاً والأقل سعراً.

فقد صدرت توجيهات السيد المحاسب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات الحكومية بالبدء في إجراءات تدبير احتياجات الجهات الإدارية من الأصناف شائعة الاستخدام للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وطرح كل صنف أو مجموعة متجانسة من تلك الأصناف في ممارسات عامة يتم من خلالها تنفيذ إجراءات التمارس مع أصحاب العطاءات المقبولين فنياً دون غيرهم من خلال جولة أو عدة جولات وصولاً إلى اختيار العطاء الأفضل شروطاً وتعاقدية والأقل سعراً.

واستمراراً في رؤية الهيئة نحو تطوير إجراءات تدبير احتياجات الجهات الإدارية من الأصناف شائعة الاستخدام، من خلال قبول تكوين تحالفات بين الشركات العاملة في ذات المجال للتقدم لتوريد موضوع التعاقد، وتقسيم الجهات الإدارية تقسيماً جغرافياً إلى ثلاث قطاعات يضم كل قطاع عدد من المحافظات على النحو التالي:

القطاع الثالث	القطاع الثاني	القطاع الأول
بنبي سويف - المنيا - أسيوط - سوهاج - قنا - أسوان - الأقصر - الوادي الجديد - البحر الأحمر - جنوب سيناء	الإسكندرية - البحيرة - دمياط - مطروح - الدقهلية - كفر الشيخ - الغربية - الشرقية - شمال سيناء - بورسعيد - الإسماعيلية	القاهرة - الجيزة - أسيوط - العاصمى الآلة السكون المرفيوم - المنوفية - السويس

وذلك بهدف إتاحة فرص أكبر لمشاركة أكثر عدد ممكن من الشركات، لتوسيع دائرة المنافسة، والحد من الممارسات الاحتكارية، وعدم الاعتماد على متعاقد واحد، لتقليل مخاطر الأخلال بشروط التعاقد طوال مدة تنفيذ العقد وفتح المجال أمام مشاركة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتوضيح كرامة الشروط والمواصفات التي التزم بها المتعاقدون وأجراءات التمارس وكذا الترسية.

ب. ض: ٢٤٩/٩٤٣/٤٢٥
س. ت: ٨٣٢٧

صفحة رقم 36 of 30

التعريفات

يقصد بالمصطلحات والعبارات الآتية المعاني المبينة الي جانب كل منها ما لم يتضح من صراحة النص ويفتضي سياق الكلام غير ذلك.

م	المصطلح	التعريف
١	القانون	قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته.
٢	اللائحة التنفيذية	اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها.
٣	بوابة التعاقدات العامة و منظومة التعاقدات الإلكترونية	الموقعين الإلكترونيين المخصصين على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) للنشر عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالتعاقدات العامة التي تجريها الجهات الإدارية الخاضعة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، وكذا تسجيل بيانات المتعاملين من مجتمع الاعمال عليهما وعنوانهما علي النحو التالي: - www.etenders.gov.eg - https://gcs.digitalegypt.gov.eg
٤	الجهة الإدارية المستفيدة	هي الوزارات / المحافظات / الهيئة / المصالح وغيرهم من الجهات الادارية وما يتبعها، والتي يحق لها اصدار ايصاف او ايصاف بريد للشركة الراسي عليها اعمال الممارسة.
٥	العطاء	كافة المستندات التي يقدمها صاحب العطاء يقدمها سواء بذاته أو من خلال غيره، شاملة كافة مرفقاته طبقاً لكافة الشروط والمواصفات المعدة من قبل الجهة الإدارية.
٦	صاحب العطاء	كل شخص طبيعي أو تعاقلي أو حرفي يقدم عطاء بغرض التعاقد مع الجهة الإدارية وفقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية والشروط المحددة بكراسة الشروط والمواصفات.
٧	مقدم العطاء	صاحب العطاء أو من يقوم مقامه لتقديم عطائه للجهة الإدارية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية).
٨	العطاء المستوفي	العطاء المشتمل على كافة المتطلبات، والمتبع بشأنه كافة الإجراءات المذكورة تفصيلاً في هذه الكراسة.
٩	العطاء الفائز	العطاء أو العطاءات الأفضل شروطاً والأقل سعراً والذي يتم إخطارهما بترسية اعمال الممارسة عليهم.
١٠	المتعاقد	التحالف أو صاحب أو اصحاب العطاءات الفائزين الذي تم ترسية اعمال الممارسة عليه او عليهم وقاموا بمسداد مبلغ التأمين النهائي للجهة الادارية المستفيدة وفقاً لشروط والاجراءات المنصوص عليها بتلك الكراسة.
١١	لجنة الممارسة	اللجنة المسنولة عن فحص وتفرغ ومراجعة ودراسة العروض الفنية والمالية المقدمة لتلك الممارسة والتحقق من مطابقتها لكراسة الشروط والمواصفات ورفع توصيات بالبيت فيها بالإسراء أو الاستبعاد أو الإلغاء للسلطة المختصة للاعتماد.
١٢	القطاع	تقسيم جغرافي يحتوي على عدد من المحافظات وفقاً للتقارب المكاني فيما بينهما والموضح تفصيلاً بصدر كراسة الشروط والمواصفات الفنية.
١٣	التحالف	اتفاق مكتوب (مصدق أو موثق) ذو مسئولية تضامنية بين شركتين أو أكثر من العاملين في ذات المجال للتقدم بصيغة عطاء واحد لتوريد موضوع التعاقدات.

العلاء للكورس والكشكول

صفحة رقم 36 من 40 - ب.ب.ص. ٢٤٩/٩٤٩/٤٧٥

الهيئة العامة للخدمات الحكومية - وزارة المالية

درج (١) - اراج وزارة المالية - شارع ستاد ميسي القاهرة - ٨٢٧٧

تلفون: ٢٢٢٢٤٥٢٥ - ٢٢٢٢٤١٨٢ - فاكس: ٢٢٢٢٤١٨٧

www.gags.gov.eg - www.etenders.gov.eg

البرنامج الزمني المتوقع لإجراءات الممارسة

م	الإجراءات	التاريخ
١	الإعلان، والنشر	٢٠٢٥/٠٩/٣٠
٢	جلسة الاستفسارات	٢٠٢٥/١٠/١٣
٣	جلسة فتح المظاريف الفنية	٢٠٢٥/١٠/٢٣
٤	إعلان نتيجة البت الفني، وإخطار الشركات	٢٠٢٥/١٠/٣٠
٥	فتح المظاريف المالية، وإجراءات التمارس	٢٠٢٥/١١/١٦
٦	إعلان نتيجة البت المالي، وإخطار الشركات	٢٠٢٥/١١/٢٠

آليات وخطوات تنفيذ الممارسة

الجهات الإدارية (المستفيدة)	الهيئة العامة للخدمات الحكومية
<ul style="list-style-type: none"> إصدار أوامر التوريد. تحصيل التأمين النهائي. 	<ul style="list-style-type: none"> النشر على بوابة التعاقدات العامة. الإعلان بالصحة والنشر على بوابة التعاقدات.
<ul style="list-style-type: none"> إبرام العقود. الفحص والاستلام وسداد الثمن. متابعة تنفيذ العقود، وأعمال التوريد. 	<ul style="list-style-type: none"> اتخاذ إجراءات طرح الممارسات. تحصيل قيمة التأمين المؤقت. إجراءات البت والتمارس والترسية.
<ul style="list-style-type: none"> اتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيال المتعاقد الذين يخلون بالتزاماتهم التعاقد. 	<ul style="list-style-type: none"> إخطار الشركة التي تم الترسية عليها.
<p>العلاء للكراس والمكشكول ب.ض: ٢٤٩/٩٤٢/٤٢٥ س.ت: ٨٢٢٧</p>	<ul style="list-style-type: none"> إعلان الجهات الإدارية (المستفيدة) بإجراءات الترسية والشركات الراسية عليها. متابعة إجراءات التوريد لكافة الجهات الإدارية (المستفيدة).

الاشتراطات والضوابط العامة

١- الكيانات التي يجوز لها التقدم للممارسة:

يجوز لجميع الكيانات المتخصصة في مجال الأصناف المطروحة بتلك الممارسة من الإنتاج المحلي (مورد / مصنع) التقدم للاشتراك في أعمال تلك الممارسة، فيما عدا من ينطبق عليهم الحالة الآتية:

- ممنوعين من التعامل، بما في ذلك من صدر بشأنهم قراراً بمنع التعامل معهم أو حكم قضائي أو من صدر بحقهم حكم نهائي في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ما لم يكن قد رد له اعتباره أو قرار من الجهات المختصة، وذلك حتى انتهاء مدة المنع.
- وفي هذه الحالة فإن مبلغ التأمين المؤقت المسدد حَقاً للجهة الإدارية دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أي إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر، أو استئنائه من أي مبلغ مستحقة أو تستحق لدى الجهة الإدارية أو لدى أي جهة إدارية أخرى له.

٢- القوانين واللوائح المنظمة للممارسة:

تخضع هذه الممارسة العامة للإحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، ويمكن تحميل صورة استرشاد الموردين المشار إليه بدون مقابل ودون أدنى مسئولية على الهيئة من خلال الموقع الإلكتروني العام:

• الهيئة العامة للخدمات الحكومية (www.gags.gov.eg)

• بوابة التعاقدات العامة (www.etenders.gov.eg)

كما يسرى بشأنها كافة القوانين واللوائح والقرارات ذات الصلة بموضوع الممارسة فيما لم يرد بشأنه نص في كراسة الشروط والمواصفات أو العقد، وعلى وجه الخصوص أحكام القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية.

٣- الأخلاقيات ومكافحة الاحتيال والفساد:

على الجهة الإدارية إخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في حال ما إذا تبين لها وجود اتفاق أو تعاقد أو تبادل معلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تنسيق من خلال الغير سواء كان ذلك بين أي من المختصين أو غيرهم من الموظفين بالجهة وصاحب العطاء فيما بينهم أو غيرهم من المتعاملين مع الجهة بحسب الأحوال.

وعلى الشركات الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية أثناء إجراءات الممارسة والتعاقد وتنفيذ العقد، وعلى الجانب الآخر يجب على الشركات المتنافسة إبلاغ الجهات المختصة فوراً عن:

بي.ض. : ٤٩/٩٤٧/٤٢٥

صفحة رقم 36 of 60

٨٢٢٧

- أي تصرف غير قانوني أو غير مشروع من قبل أي موظف أو جهة من الجهات ذات الصلة بتنفيذ الممارسة، من شأنه التأثير بطريق مباشر أو غير مباشر في إجراءات الممارسة نظير الحصول على أية مزايا أخرى.
- أي ترتيب مباشر أو غير مباشر بين أي من الأطراف بغرض تحقيق مصلحة شخصية أو هدف غير مشروع، ويشمل ذلك التأثير في الإجراءات بصورة غير مشروعة فيما يتعلق بهذه الممارسة بهدف إضعاف أو إضرار أو تهديد أي من الأطراف بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو التأثير على سير إجراءات التحقيقات، أو تعطيلها أو تزويرها أو تغييرها أو إخفائها، أو الإدلاء بمعلومات مضللة أو كاذبة لجهات التحقيق لعرقلة سير أي تحقيق بشأن أية شكاوى أو ادعاءات بوجود ممارسات فساد أو احتيال، أو تهديد أي طرف أو إيداعه لمنعه من الإبلاغ عن معلومات لديه والمرتبطة بالتحقيق.

٤- الشطب من سجلات المورد:

إذا ثبت أن الشركة المتنافسة المتنافسة قد استعملت بنفسها أو بواسطة غيرها الغش أو التلاعب في تعاملها مع جهة أو في حصولها على العقد أو أساءت استخدام أي بند من بنود الممارسة الشروط أو نص من نصوص قانون تنظيم التعاقدات التي ترميها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية فإنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية لشطب اسمها من سجلات الموردين بالجهات الحكومية.

٥- السرية أثناء الإجراءات:

بعد فتح العطاءات علانية أثناء جلسة فتح المظاريف الفنية لن يتم الكشف عن أي تفاصيل إضافية للعطاءات أو تقييمها أو التوصيات بشأن إرساء الممارسة للشركات المتنافسة أو أي أشخاص آخرين غير الموظفين المعنيين رسمياً بهذه الممارسة إلى حين موعد إعلان نتائج البت رسمياً طبقاً للإجراءات الموضحة بقانون تنظيم التعاقدات التي ترميها الجهات العامة الصادر بالقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وطبقاً للجدول الزمني المحدد لمراحل الممارسة.

٦- الحراسيات:

- أثناء إجراءات الممارسة:

تكون جميع المخاطبات والإخطارات والمطالبات والبيانات المتعلقة بالممارسة كتابة باللغة العربية ويلزم تسليمها للهيئة العامة للخدمات الحكومية - الإدارة المركزية للمشترىات بالعنوان الكائن (برج ٢) - إراج وزارة المالية - شارع امتداد رمسيس - القاهرة

العلاء للحكاس والمحاسبين

ب.ض. ٢٤٩/٩٤٣/٤٢٥

٨٢٢٧

صفحة رقم 36 of 7

- خلال التعاقد والتنفيذ:

تكون جميع المخاطبات والإخطارات والمطالبات والبيانات المتعلقة بالعقد وتنفيذه مدونة باللغة العربية، وتسلم للجهة المستفيدة في مقرها المحدد في العقد أو إرسالها بالبريد المسجل أو بالفاكس بشرط إثبات تسليمه، مع تعزيز المراسلة في كل الأحوال على البريد الإلكتروني للجهة، وفي حالة تغيير أي من الطرفين لمقره المحدد في العقد، يلتزم بإخطار الطرف الآخر بالتغيير مسبقاً وقبل خمسة عشر يوماً على الأقل من حدوث التغيير.

٧- الإيضاحات والاستفسارات:

يحق لأصحاب العطاءات الممثلة أو من قاموا بشراء كراسة الشروط والمواصفات التقدم بطلب إيضاحات كتابية بشأن ما ورد بها بداية من تاريخ النشر عن العملية على موقع لجنة التعاقدات العامة بحد أقصى عشرة أيام قبل التاريخ المحدد لانعقاد جلسة مناقشة العطاءات الفنية والموضح بمستندات الطرح ويتم الرد على تلك الإيضاحات قبل موعد فتح المظاريف الفنية بمدة لا تقل عن سبعة أيام.

يحق لأصحاب العطاءات ممن قاموا بشراء كراسة الشروط والمواصفات فقط أن يتقدموا كتابية للجنة الاستفسارات باستفساراتهم وذلك قبل الميعاد المحدد لانعقاد جلسة الاستفسارات والمحدد لها يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٥/١٠/١٣ في تمام الساعة العاشرة صباحاً.

- سيتم إخطار مقدمي الاستفسارات كتابية بنتيجة دراسة أسئلتهم واستفساراتهم وأي تعديلات بكراسة الشروط والمواصفات أو الجدول الزمني إذا تطلب الأمر فور اعتماد السلطة المختصة.
- تعتبر التعديلات جزء لا يتجزأ من كراسة الشروط والمواصفات وتسري في مواجهة جميع أصحاب العطاءات.

٨- التعديل في الشروط والمواصفات:

يجوز للهيئة وقبل موعد فتح المظاريف الفنية، إدخال تعديلات على الشروط والمواصفات إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، على أن يتم إخطار من قاموا بشراء الكراسة من خلال إدارة التعاقدات وذلك خلال ثلاثة أيام على الأكثر من إدخال هذه التعديلات، ونشرها على بوابة التعاقدات العامة على أن تعتبر هذه التعديلات جزء لا يتجزأ من هذه الكراسة، وتسري في مواجهة كافة أصحاب العطاءات.

٩- الموافقة على الشروط:

يعتبر صاحب العطاء موافق على كافة الشروط والمواصفات وأحكام تلك الممارسة بمجرد التقدم والاشتراك في أعمالها.

العلاء للكراس والمكشوفات
بي.ض: ٢٤٩/٩٤٢/٤٢٥

س.ت: ٨٢٢٧

صفحة رقم 36 of 80

١٠ - كراسة الشروط والمواصفات:

يرفق بالعبء النسخة الأصلية من كراسة الشروط والمواصفات موقعة ومختومة بخاتم الشركة أو الشركة المفوضة بالتحالف ويعتبر ذلك قبولاً بكل ما ورد فيها وتعتبر كراسة الشروط والمواصفات جزءاً لا يتجزأ من العقد الذي سيوقع بين الجهة الإدارية المستفيدة وبين الشركة ولا يعتد بأي تعديل في الكراسة بسبب ما تدونه الشركة المتقدمة من اشتراطات.

١١ - الأعداد والتقديم بالعبء:

يجب عند التقدم للممارسة الالتزام التام بالبنود الواردة بكراسة الشروط والمواصفات وملحقاتها إن وجدت وأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولانحته التنفيذية وتعديلاتها، وأحكام القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية ولانحته التنفيذية وسيتم استبعاد العطاءات التي يثبت بالدراسة مخالفته لأي من هذه المواصفات أو الشروط والأحكام.



١٢ - لغة تقديم العطاء:

اللغة العربية هي اللغة الرسمية في كراسة الشروط والمواصفات والعقود وجميع المحاضر والمراسلات التي تستند ذات الصلة بموضوع الممارسة والتعاقد - وفي حالة تعدد اللغات مستند بأي لغة أخرى يتعين عليه ترجمته إلى اللغة العربية عن طريق مكتب ترجمة معتمد - ويعتبر النص العربي هو المعول عليه في حالة الاختلاف أو الانكشاف في المضمون.

١٣ - تكلفة إعداد العطاء:

يتحمل مقدم العطاء كافة تكاليف إعداد وتقديم عطائه وكل ما يتعلق به من مهام ولا تتحمل الهيئة أو الجهة الإدارية المستفيدة بأي حال من الأحوال أية مسؤولية عن تلك التكاليف بغض النظر عن نتيجة العملية.

١٤ - توقيتات ومكان تسليم العطاءات / انعقاد جلسات الممارسة:

تتعدّد جلسات الممارسة، وتسلم العطاءات بمقر الهيئة العامة للخدمات الحكومية - الإدارة المركزية للمشترىات، بالعنوان الكائن (برج (٢) - أبراج وزارة المالية - شارع امتداد رمسيس - الدور الخامس).

ويكون آخر موعد لتسليم العطاءات في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً يوم الخميس الموافق ٢٠٢٥/١٠/٢٣، إما باليد أو عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للبريد، ولن يعتد بأي عطاء يرد بعد هذا الموعد ولا يلتفت إلى أي ادعاء من صاحب العطاء بحصول خطأ في عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف بالهيئة العامة للتكليفات والحكش

صفحة رقم 36 من 90

ب. ص: ٤٩٠٩٤٧/٤٤٢٥

هيئة العامة للخدمات الحكومية - وزارة المالية

ب. ص: ٨٢٢٧

برج (٢) - أبراج وزارة المالية - شارع امتداد رمسيس - القاهرة

التلفون: ٢٢٤٢٩٥٢٥ - ٢٢٤٢٩١٩٢ فاكس: ٢٢٤٢٩١١٧

www.gags.gov.eg - www.etenders.gov.eg

١٥ - سحب العطاء:

إذا انسحب مقدم العطاء من العملية قبل الميعاد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية يصبح التأمين المؤقت المؤدى حقاً للهيئة دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أي إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر، أو استئذانه من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها أو لدى أي جهة إدارية أخرى لصاحب العطاء المذكور.

١٦ - حظر تعديل العطاء:

لا يعتد بأي عطاء أو تعديل فيه يرد بعد الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية ويحظر التعديل في أسعار العطاءات المقدمة بعد هذا الموعد ويسرى الحظر على صاحب العطاء الفائز.

١٧ - التجزئة، والعروض البديلة:

الممارسة تقبل التجزئة، ويجوز للشركات التقدم في عطاءه بعرض أساسي وعرض مرادف (واحد فقط) يشمل كافة التفاصيل التي تمكن من دراسته.

١٨ - حظر التقدم بأكثر من عطاء:

يحظر على صاحب العطاء التقدم بأكثر من عطاء أو بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء واحد في العملية محل الطرح، أو كشريك مع الغير ما لم يكن شريكاً مع الغير بحصة لا تسمح له بذلك، ومصادرة التأمين المؤقت، وأخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لأعمال سنواته.

١٩ - العطاءات المتأخرة:

أي عطاء يرد بعد الموعد المعين لفتح المظاريف الفنية المحدد بهذه الكراسة سيقدم فور وروده إلي رئيس الممارسة للتأشير عليه بساعة وتاريخ وروده ثم يدرج في كشف تقديم العطاءات المتأخرة دون فتحه، وتستبعد لجنة البيت تقديم العطاءات المتأخرة ويتم ردها إلى أصحابها خلال مدة لا تجاوز يومين من قرار اللجنة.

٢٠ - الدفعة المقدمة:

نظراً لطبيعة الشراء المركزي فإنه لن يتم صرف دفعات مقدمه وسيتم استبعاد العطاءات التي تشترط ذلك.

العلاء للكراس والعكش كقول
ب. ض. ٢٤٩/٩٤٣/٤٢٥
س. ت. ٨٢٢٧

صفحة رقم 10of36

٢١- مدة سريان العطاءات:

مدة سريان العطاءات (تسعون يوماً) من تاريخ فتح المظاريف الفنية، ويبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تسليمه بغض النظر عن موعد استلامه بمعرفة الهيئة وحتى نهاية مدة سريان العطاء ولا يحق لمقدم العطاء تغيير أية شروط فنية أو مالية بعد تقديم العطاء أو بعد جلسة فتح المظاريف الفنية، ويجوز للهيئة طلب مدد مدة سريان العطاءات قبل انتهاء مدتها بخمسة عشر يوماً.

٢٢- إصدار أوامر التوريد، ومدة التوريد:

يسمح للجهات الإدارية المستفيدة بإصدار أوامر التوريد خلال الفترة المحددة لذلك اعتباراً من تاريخ الإعلان والنشر عن الانتهاء من إجراءات البت والترسية للعملية محل الطرح، وحقها تاريخ ٢٠٢٦/٤/٢٠.

ويحظر إصدار أي أمر توريد خلال مدة هذا التاريخ، التزاماً بما أوجبه القانون من حظر التعاقد في أي شيء غير مصرح به من العام المالي، والتكامل مع التعليمات التي تصدرها وزارة المالية، لصرح منحت شركات مستحقات الشركات دون ترحيلها لعام مالي جديد، ومن ثم عدم تحميل الموازنة العامة للدولة بأعباء مالية مرحلة من أعوام سابقة.

وتكون مدة التوريد (خمسة وأربعون يوماً) تبدأ من تاريخ اليوم التالي لأخطار التعاقد بأمر التوريد الصادر من الجهة الإدارية المستفيدة.

٢٣- زيادة حجم التعاقد:

تلزم الجهة الإدارية المستفيدة بالوقوف على احتياجاتها الفعلية والضرورية من الصنف أو الأصناف محل الطرح اللازمة لتسيير العمل وفقاً لخطة احتياجاتها المعدة مسبقاً، ويصدر بها أمر التوريد للشركات أو التحالف الراسي عليهم أعمال هذه الممارسة.

ويجوز للجهة الإدارة المستفيدة وخلال مدة تنفيذ التعاقد، إصدار أوامر توريد إضافية بما لا يجاوز (١٥%) من كمية كل بند بأمر التوريد الأصل.

٢٤- النزول عن العقد:

لا يجوز للمتعاقد النزول عن العقد أو عن المبالغ المستحقة له كلها أو بعضها، ومع ذلك يجوز أن يتنازل عن تلك المبالغ لأحد البنوك أو الشركات المالية غير المصرفية المرخص لها بمزاولة النشاط في جمهورية مصر العربية ويكتفى في هذه الحالة بتصديق البنك أو الشركة دون الإخلال بمسئولية المتعاقد عن تنفيذ العقد، كما لا يخل قبول نزوله عن المبالغ المستحقة له بالاعلان بالانحلال من الجهة الإدارية قبله من حقوق.

٢٤٩/٩٤٢/٤٢٥
٨٢٢٧

٢٥- توريد واستلام ونقص الأصناف:

يلتزم المتعاقد بتوريد الأصناف بمقر مخازن الجهة الإدارية المستفيدة، ما لم يكون هناك اتفاق تم بين الجهة الإدارية المستفيدة والمتعاقد دون ذلك. وتورد كامل كمية الصنف أو الأصناف الصادر بها أمر التوريد خلال مدة التوريد المنصوص عليها بشروط الطرح، ويتم الفحص والاستلام لتلك الأصناف بمعرفة لجنة فنية تشكلها كل جهة إدارية مستفيدة وتجتمع لجنة الفحص في موعد أقصاه يوم العمل التالي لاستلام الأصناف. وتخطر الجهة الإدارية المستفيدة من قبل المتعاقد بمواعيد وتواريخ تسليم الأصناف على أن ترفق بإخطارها بصورتها من مستندات الاستلام التي سوف يتم الاستلام بناء عليه لتلاشي أي عجز إدارية تحول دون الاستلام في المواعيد المحددة، ويتم استلام الأصناف طبقاً للجدول المحددة بالعقد وأمر التوريد. وللمتعاقد حال نقائص الجهة المستفيدة عن استلام الأصناف المطابقة للمواصفات والشروط التقدم بطلب للسلطة المختصة لتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب النقائص، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

٢٦- السداد وصرف المستحقات:

يتم صرف ثمن الأصناف الموردة للمتعاقد بعد إتمام إجراءات الفحص والاستلام بمعرفة الجهات المستفيدة، في أقرب وقت ممكن وبما لا يجاوز (ثلاثون يوماً) تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد. ويتم سداد مستحقات المتعاقد عن طريق الدفع الإلكتروني على رقم الحساب البنكي للشركة، بموجب خطاب معتمد من البنك برقم الحساب البنكي على أن يلتزم بتقديم فاتورة بالأصناف الموردة من أصل وصورتين.

٢٧- التأخير في تنفيذ العقد:

على المتعاقد الالتزام بتوريد الأصناف في المواعيد المتفق عليها في العقد وطبقاً لأمر التوريد وإذا تأخر في توريد موضوع التعاقد يجوز للجهة الإدارية المستفيدة وبموافقة السلطة المختصة مد مدة التوريد دون تحصيل مقابل للتأخير من المتعاقد، إذا كان التأخير راجعاً لسبب خارج عن إرادته ويوقع مقابل التأخير أو الإعفاء أو مد مدة التوريد بما يتفق وصحيح أحكام المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨، والمادة (٩٨) من لائحته التنفيذية.

العلاء للكبراس والكشكشكي
ب.ض. ٢٤٩/٩٤٢/٤٢٥
س.ت. ٨٢٢٧

٢٨- مخالفة شروط العقد وحالات الفسخ الوجوبي والفسخ الجوازي للعقد:

يجوز للجهة الإدارية فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد إذا أخل بأي شرط جوهرى من شروطه ويكون الفسخ أو التنفيذ على حساب الشركة بقرار من السلطة المختصة وتعلن بموجب كتاب يرسل بالبريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد، مع تعريضه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال على عنوانها المبين بالعقد، ويجب فسخ العقد في الحالات الآتية:

- ١- إذا تبين ان المتعاقد استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الجهة الادارية المستفيدة أو في حصوله على العقد.
- ٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالي أو فساد أو احتكار.
- ٣- إذا أفلس المتعاقد أو أعسر.

ويتم الفسخ في الاحوال المشار اليها تلقائيا ويشطب اسم المتعاقد في الحالتين المنصوص عليهما في البندين (٢٠١) من سجل المتعاملين بعد اخذ رأي إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة وتخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بذلك لنشر قرار الشطب بطريق النشرات المصلحية وعلى بوابة التعاقدات العامة. ولا يجوز للجهة الإدارية الجمع بين كل من الإجراءات المنصوص عليهما في الفقرة السابقة لأي سبب.

وفي جميع حالات الفسخ أو الفسخ على حساب المتعاقد يكون التامين النهائي من حق الجهة الادارية، كما يكون له ما يستحقه من مقابل التأخير وقيمة كل خسارة تلحق بها من اي حال احتياطي أو مستحق للمتعاقد لديها، وفي حالة عدم كفايتها تلجأ الي خصمها من جهة اخرى لدى اي جهة اخري ايا كان سبب الاستحقاق، دون حاجة لاتخاذ الاجراءات القضائية، وذلك كله مع عدم الاخلال بحقوقها في الرجوع عليها قضائيا بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الاداري.

٢٩- إلغاء الممارسة محل الطرح:

يحق للهيئة العامة للخدمات الحكومية إلغاء الممارسة قبل البت فيها بقرار مسبب من السلطة المختصة إذا استغنى عنها نهائياً أو اقتضت المصلحة العامة ذلك أو إذا تبين وجود تواطؤ بين مقدمي العطاءات أو ممارسات احتيالي أو فساد أو احتكار.

كما يجوز الإلغاء في أي من الحالات الآتية:

- ١- إذا لم يقدم سوى عطاء وحيد، أو لم يتبق بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاء واحد ما لم تكن حاجة العمل لا تسمح بإعادة الطرح، ولا توجد فائدة ترجى من إعادة الطرح وبشرط أن يكون العطاء مطابقاً للشروط ومناسباً للقيمة التقديرية.
- ٢- إذا اقترنت العطاءات كلها أو أغلبها بتحفظات.

العلاء للكوراس والمحاسبين
ب.ض. ٢٤٩/٩٤٣/٤٢٥
ص.ت. ٨٢٢٢

صفحة رقم 13of36

٣- إذا كانت قيمة العطاء الأقل تجاوز القيمة التقديرية، ما لم تبين دراسة لجنة الممارسة عدم جدوى إعادة الطرح والآثار المترتبة عليه.

وسيقم إخطار أصحاب العطاءات بالإلغاء بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد، مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس، بحسب الأحوال، مع رد ثمن كراسة الشروط والمواصفات والتأمين المؤقت إلى أصحاب العطاءات عدا الذين تبين وجود تواطؤ بينهم أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار.

٣٠- الشكاوى:

في حالة إخلال جهة الطرح بأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة أو جهة التعاقد بالتزاماتها أو بمهامها القانونية، يحق للشركة التقدم إلى الجهة الإدارية بشكواه كتابة بخصوصية التعاقد من إجراءات التعاقد وفي ذات التوقيت إخطار مكتب شكاوى التعاقد بالمشكلة المطروحة، وإذا لم يفصل فيها بمعرفة الجهة الإدارية يكون له الطعن في القرار الإداري بشكواه إلى مكتب شكاوى التعاقدات العمومية الكائن مقره بوزارة المالية - العاصمة الإدارية الجديدة للنظر والفصل في الشكوى وذلك قبل اللجوء إلى جهات القضاء، وفي جميع الأحوال يجب مراعاة المواعيد المنصوص عليها قانوناً للتقدم بالشكوى.

٣١- آليات تسوية الخلافات والمنازعات:

يتم تسوية المنازعات، وفقاً للطرق والآليات والشروط والإجراءات والأحكام المنصوص عليها في المادة (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، وبما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيجب الاتفاق عليها وعرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.

٣٢- تقييم أداء الشركات المتعاقدة:

سيتم تقييم أداء الشركات التي تم الترسية عليها ومدى التزامها بالتوريد للجهات الإدارية في المواعيد المقررة وسيتم نشر ذلك التقييم على بوابة التعاقدات العامة أعمالاً لأحكام المادة (٨٦) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

العلاء للحكاس والكشوف
ب.ض: ٢٤٩/٩٤٢/٤٢٥
ت.ت: ٨٢٢٢

التقسيم الجغرافي للجهات الإدارية

تم تقسيم الجهات الإدارية المستفيدة تقسيماً جغرافياً إلى ثلاث قطاعات وفقاً للتقارب المكاني فيما بينهما، بما يساهم في تقليل وقت تدبير احتياجات الجهات الإدارية المستفيدة داخل كل قطاع من الصنف محل الطرح، ويتقدم لكل قطاع شركة أو عدد من الشركات (منفرد أو تحالف) شريطة شراء كراسة الشروط وسداد مبلغ التامين المؤقت المحدد لكل قطاع، ويجوز التقدم لأكثر من قطاع لذات الصنف، ويوضح الجدول التالي التقسيم الجغرافي وعدد المحافظات داخل كل قطاع على النحو التالي:

م	القطاعات	المحافظات
١	القطاع الأول	القاهرة / القاهرة الجديدة / العاصمة الإدارية / الفيوم / المنوفية / السويس
٢	القطاع الثاني	الإسكندرية / البحيرة / دمياط / مطروح / الدقهلية / كفر الشيخ / الغربية / الشرقية / شمال سيناء / بورسعيد / الإسماعيلية
٣	القطاع الثالث	بنى سويف / المنيا / أسيوط / سوهاج / قنا / أسوان / الأقصر / الوادي الجديد / البحر الأحمر / جنوب سيناء

• وعلى المتعاقد الالتزام بالآتي بعد عند التوريد:

- يلتزم المتعاقد بالتوريد لقطاع أو أكثر بحسب الأحوال بما يتفق والمواصفات والشروط المنصوص عليها بكراسة الشروط والمواصفات.
- يكون المتعاقد مسئول عن الأضرار التي قد تترتب على وجود أي عيوب في الأصناف التي تم توريدها، ويتحمل كامل المسؤولية عما يحدث من أضرار بسبب هذه العيوب.
- يتحمل المتعاقد كافة المصاريف التي ستتحملها الجهة المستفيدة إذا ظهرت أية عيوب فنية تحول دون استخدام الأصناف الموردة طوال فترة التعاقد، فيما عدا العيوب الناتجة عن سوء التخزين بمخازن الجهة المستفيدة.
- يلتزم المتعاقد بضرورة موافاة الهيئة العامة للخدمات الحكومية بشكل دوري (شهرياً) طوال مدة التعاقد ببيان يتضمن كافة أوامر التوريد التي تصدرها الجهات الإدارية المستفيدة له وموقفها التنفيذي من حيث (تم التوريد / جاري التوريد)، وذلك حتى يتسنى للهيئة متابعة إجراءات التوريد لكافة الجهات الإدارية المستفيدة داخل كل قطاع.

العلاء للمكاتب والمحاسبين

ب.ض. ٢٤٩/٩٤٣/٤٢٥

ت. ٨٢٢٧

صفحة رقم 15of36

اعداد العطاء والتقدم للممارسة (منفرد / تحالف)

تقبل الممارسة تقدم التحالفات للاشتراك في اعمالها، وفي جميع الاحوال يراعى عند اعداد العطاء دراسة كافة الضوابط والاشتراطات والمواصفات الفنية الواردة بهذه الكراسة وقراءتها بعناية ودقة، والالتزام بكل ما جاء بها من شروط وضوابط ومواصفات فنية، ويستبعد كل من يتبين مخالفته للقانون ولانحته التنفيذية وما نصت عليه هذه الكراسة من شروط ومواصفات، ويُعتبر التوقيع على نموذج الإقرار المرفق بهذه الكراسة قبولاً من مقدم العطاء بكل ما جاء بها ، وتقدم العطاءات اما بشكل منفرد او تحالف وفقا للضوابط الموضحة على النحو التالي:

- تقدم العطاءات في شكل منفرد: يكون العطاء مختوم وموقع من صاحبه على كل ورقة ويجب تقديمه في مظروفين منفصلين (فني / مالي)، ويثبت على كل من مظروفي العطاء (الفني والمالي) نوعه من الخارج، ويوضع المظروفين داخل ظرف مغلق بطريقة محكمة يوضح عليه اسم الجهة الإدارية وعنوان إدارة التعاقدات، واسم العملية ورقمها وتاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية كما يذكر اسم صاحب العطاء، وما يفيد أن ما بداخله المظروف الفني والمظروف المالي، ويذكر ، مع الالتزام بضرورة تقديم مظروف مالي مستقل بالعطاء المقدم لكل قطاع على حدى حال التقدم لأكثر من قطاع موضحاً عليه بيانات القطاع.

- تقدم العطاءات في شكل تحالفات: يجوز للشركات التقدم في صورة تحالفات وفقا لضوابط والاشتراطات التالية: ...

أولاً: تكوين وتمثيل التحالف:

- يتكون التحالف من شركتين أو أكثر، ويوزع أعضاء التحالف بتقديم اتفاق تحالف مكتوب (مصدق أو موثق) يوضح فيه بيانات كل شركة داخل التحالف بشكل مفصل ودقيق، والتزامات كل شركة داخل التحالف.
- يتضمن الاتفاق ما يفيد سرية بياناته وطبيعته المستفيدة، وتاريخ تنفيذ التعاقد، وحتى انتهاء أعضاءه من تنفيذ التزاماتهم أمام الجهات الإدارية المستفيدة.
- يكون لتحالف ممثلاً مفوض (أحدى شركات التحالف) بموجب تفويض رسمي موقع ومختوم من جميع الشركات، على أن يتضمن التفويض ان الشركة او مفوضها لهم كافة الصلاحيات من حضور جلسات فض المظاريف والتمارس واتخاذ القرارات ذات الصلة بموضوع الطرح والتوقيع على العقود، والتعامل مع الجهات الإدارية المستفيدة، وحال تغير ممثل التحالف يتم الإبلاغ بذات الطريقة.
- يتم التمارس مع ممثلي التحالفات المقبولة فنيا دون غيرهم، ويجوز حضور مندوب عن كل شركة من شركات التحالف بموجب تفويض لمتابعة الاجراءات فقط.

ثانياً: التزامات أعضاء التحالف:

- جميع أعضاء التحالف مسئولون امام الهيئة مسئولية تضامنية عن تنفيذ كامل الالتزامات التعاقدية، واي اخلال بالالتزامات يحتمل التحالف كافة الاضرار المادية التي تلحق باي من الجهات الإدارية المستفيدة.

العلاء للمكبراس والحكشمن
ب.ب. ض. ٢٤٩/٩٤٣/٤٢٥

صفحة رقم 36 of 1

٨٢٢٧

- للجهة الإدارية المستفيدة الحق في الرجوع على أي عضو من أعضاء التحالف بكامل الالتزامات الناشئة عن العقد، حال وجود أخلاق بالالتزامات من أحد أعضاء.
- ثالثا: استيفاء الشروط:**

- يجب ان يكون كل عضو من أعضاء التحالف مستوفي للشروط الفنية، والمالية، والقانونية للعملية محل الطرح، ويستبعد التحالف حال عدم ذلك.
 - يمكن الجمع بين خبرات وقدرات أعضاء التحالف من حيث سابقة الاعمال وقوائم المركز المالي بما يضمن تلبية متطلبات واشترطات كراسة الشروط والمواصفات.
- رابعا: تقديم العطاء:**

- يتقدم التحالف بعطاء واحد يكون موقع ومختوم علي كل ورقة به من أعضاء التحالف فيما عدا المستندات القانونية يوقع ويختم عليها من صاحبها، ويكون العطاء من مطروفين فني واخر مالي، يحتوي المطروف الفني علي كراسة الشروط والمواصفات، والنوع والمواصفات الفنية الدقيقة للصنف المتقدم عليه التحالف، مع تضمينه علي مظاريف تحتوي علي المستندات القانونية وغيرها من المستندات المطلوبة لكل شركة داخل التحالف علي حدى، ويحتوي المطروف المالي علي كافة التفاصيل المالية وفقا لشروط الطرح، مع الالتزام بضرورة تقديم مطروف مالي مستقل بالعطاء المقدم لكل قطاع علي حدى حال التقدم لأكثر من قطاع موضحاً عليه بيانات القطاع.
- لا يجوز لأي شركة في التحالف التقدم منفردة أو ضمن تحالف آخر لذات العملية محل الطرح، ويستبعد التحالف حال مخالفة ذلك.

خامسا: سداد التامين المؤقت والتامني وضمان تنفيذ الاعمال:

- يقدم التحالف ما يفيد سداد التامين المؤقت (يسدد بموجب خطابات ضمان بنكي فقط)، ويكون باسم الشركة من التحالف بتمثيلة امام الجهات الادارية.
- يسدد للجهة الادارية وبمعرفة كل شركة من شركات التحالف بشكل مستقل مبلغ التامين النهائي بواقع (٥%) من قيمة امر التوريد الصادر لها، باحدى الصور وخلال المدة المنصوص عليها بهذه الكراسة.
- يقدم التحالف ما يفيد سداد، مبلغ ضمان تنفيذ الاعمال المنصوص عليه بهذه الكراسة (يسدد بموجب خطابات ضمان بنكي فقط)، ويكون باسم الشركة المفوضة من التحالف بتمثيلة امام الجهات الادارية.

وذلك كله وفقا لضوابط والاشترطات المحددة لسدد بهذه الكراسة بحسب الاحوال

سادسا: التعاقد، وسداد المستحقات:

- يبرم التعاقد بين الجهة الادارية المستفيدة والتحالف الراسي عليه، ويوقع العقد إما من جميع أعضاء التحالف أو من الشركة ممثلة التحالف.
- يلتزم التحالف بان تتضمن المستندات (الفنية والمالية)، ما يفيد إما وجود حساب بنكي واحد يسدد عليه المبالغ المستحقة لشركات التحالف طرف الجهات الادارية المستفيدة، او تسدد مستحقات كل شركة داخل التحالف على الحساب البنكي الخاص بها.
- وفي جميع الاحوال يجب ان يتضمن المطروف الفني والمالي على البيانات الدقيقة لرقم الحساب او الحسابات البنكية بحسب الاحوال.

العلاء للكراس والكشوف

ب.ن.ص: ١٤٩/٩٤٢/٤٢٥

صفحة رقم 17 of 36

الهيئة العامة للخدمات الحكومية - وزارة المالية

برج (١) - أبراج وزارة المالية - شارع نكاد ومسكن - القاهرة
شعور: ٢٢٤٢٩٥٢٥ - ٢٢٤٢٩٤٩٩ - فاكس: ٢٢٤٢٩٤٩٧

www.gags.gov.eg - www.etenders.gov.eg

محتويات المظروفين (الفني والمالي)

٣٣- محتويات المظروف الفني:

يراعي الا يحتوي المظروف الفني على أية أسعار أو أية بيانات أو مستندات مالية وغيرها التي تتعلق بالعرض المالي، ويستبعد أي عطاء يخالف ذلك، ويجب ان يحتوي المظروف الفني على المستندات الآتية:-

- ما يفيد شراء كراسة الشروط والمواصفات.
- أصل كراسة الشروط والمواصفات مختومة وموقعة من مقدمها على كل ورقة فيما عدا نموذج العقد المرفق.
- ما يفيد التسجيل على بوابة التعاقدات العامة او منظومة التعاقدات الإلكترونية الجديدة.
- ما يفيد سداد التأمين المؤقت باسم الهيئة العامة للخدمات الحكومية.
- البطاقة الضريبية سارية وآخر إقرار ضريبي.
- المستندات الدالة على سابقة الأعمال في نفس مجال الممارسة.
- ما يفيد تسجيل الشركة بمنظومة الفاتورة الإلكترونية بمصلحة الضرائب المصرية.
- بيان بالشكل القانوني للشركة مقدمة العطاء والمستندات الدالة على قيامها قانوناً.
- شهادة التسجيل لدى مصلحة الضرائب المصرية (القيمة المضافة).
- صورة من عقد تأسيس الشركة.
- صورة من بيانات الشركة الخاصة بالنشاط موضوع التعاقد، القيد في (السجل التجاري / الصافي / الأعمال).
- قرار بالتزام الشركة بالتأمين الإلزامي وفقاً لقوانين التأمين السائدة.
- قائمة المركز المالي الحالي معتمدة من المحاسب القانوني لها.
- بيانات الشركة بشكل دقيق وحديث (مقر الشركة / البريد الإلكتروني / ارقام التواصل / نقاط الاتصال المفوضة للتعامل مع الجهات الإدارية)، هذا ولا يعتد في حال التحالفات إلا ببيانات الشركة ممثلة التحالف في كافة المكاتبات والمراسلات.
- بيان توزيع الأدوار والمهام بشكل دقيق على شركات التحالف، معتمد من جميع اعضاءه من حيث مسؤولية كل الشركة عن توريد صنف أو تدبير احتياجات محافظة أو عدد من المحافظات أو قطاع.
- المستندات الأخرى ذات الصلة حال التقدم في شكل تحالف على النحو سالف البيان بصدر كراسة الشروط والمواصفات.

العلاء الكراس والحج

بمض ٤٣٦٤٥

صفحة رقم 18of36

الهيئة العامة للخدمات الحكومية

برج (٢) - أبراج وزارة المالية - شارع

شبراخيت - ٢٣٣٢٥٢٣ - ٢٣٣٢٥٢٣

٢٣٣٢٥٢٣ - ٢٣٣٢٥٢٣

www.gags.gov.eg - www.etenders.gov.eg

٣٤- محتويات المظروف المالي:

يراعى عند إعداد المظروف المالي عدم الكشط أو المحو في قوائم الأسعار، وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقماً وتفتيحاً والتوقيع بجانبه، ولا يُعتمد بالعطاء الميني على خفض نسبة منوية عن قيمة أقل عطاء مُقدم، ويجب أن يحتوي المظروف المالي على المستندات الآتية:

- السعر الأساسي لكل صنف شامل كافة الضرائب والرسوم والدمغات وأن تكون قائمة الأسعار مؤرخة وموقعة.
- إقرار من الشركة أو التحالف أو التحالفات التي تبيع بها أو تتعاقد معها أو تتعاقد معها ذات شروط البيع أو التعاقد لعملائها المفضلين والمميزين وأن تكون مماثلة أو أقل من أسعار خاصة " خصم الشركات والهيئات والمؤسسات الخيرية الخ أو عروض موسمية أو عروض الشراء المجمع سواء للشركات أو الأفراد.
- شهادة استيفاء نسبة المكون الصناعي المصري الصادرة عن اتحاد الصناعات المصرية (أن وجدت).
- خطاب مختوم وموقع من الشركة برقم حساب الشركة واسم البنك والفرع الذي يتم التحويل عليه امر الدفع.

العلاء للكرايس والاكشيكول
ب.د. ض. ٢٤٩٣/٤٣/٤٢٥
س. ت. ٨٣٢٧

التأمين المؤقت والتأمين النهائي وضمان الأعمال

٣٥- التأمين المؤقت:

يجب أن يؤدي مع كل عطاء مقدم للممارسة تأمين مؤقت ويجب أن يتضمن المظروف المحتوي على مفردات العرض الفني ما يفيد سداد مبلغ التأمين المؤقت باسم الهيئة العامة للخدمات الحكومية - وزارة المالية ويستبعد كل عطاء يخالف ذلك، وبوضوح الجدول التالي مبلغ التأمين المؤقت لكل قطاع على النحو الآتي:

م	القطاعات	الصنف	مبلغ التأمين المؤقت
١	القطاع الأول	ورق التصوير (A3 / A4)	١٠٠٠٠٠٠ جنيه
		ورق مسطر (مفرد / مجوز)	(فقط مليون جنيه لا غير)
٢	القطاع الثاني	ورق التصوير (A3 / A4)	٨٠٠٠٠٠ جنيه
		ورق مسطر (مفرد / مجوز)	(فقط ثمانمائة ألف جنيه لا غير)
٣	القطاع الثالث	ورق التصوير (A3 / A4)	٨٠٠٠٠٠ جنيه
		ورق مسطر (مفرد / مجوز)	(فقط ثمانمائة ألف جنيه لا غير)

ويتم سداد مبلغ التأمين المؤقت بأحد الصور التالية:

- وسائل الدفع والتحويل الإلكتروني (فيما عدا التحالفات يسدد بخطاب ضمان فقط)
- بموجب خطاب ضمان صادر من أحد المصارف المحلية وألا يقترن بأي قيد أو شرط ويجب أن يكون التأمين المؤقت سارياً لمدة ثلاثين يوماً بعد تاريخ انتهاء مدة صلاحية سريان العطاء، أو تاريخ انتهاء مدة مد صلاحيته.

٣٦- التأمين النهائي:

على صاحب العطاء الفائز بالممارسة (مفرد / تحالف) أن يؤدي التأمين النهائي إلى الجهة المستفيدة خلال عشرة أيام عمل تبدأ من اليوم التالي لإخطاره بأمر التوريد، بما يعادل (٥%) من قيمة كل أمر توريد ويجوز بموافقة السلطة المختصة في الجهة المستفيدة منح مهلة إضافية للأداء بما لا يجاوز عشرة أيام عمل - وذلك بإحدى الصور التالية:

- الدفع والتحويل الإلكتروني.
- خطاب ضمان صادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة غير مقترن بأي قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف بأنه يدفع تحت أمر الجهة الإدارية مبلغاً يوازي التأمين المطلوب.

• خصما من مستحقاته الصالحة للصرف من عمليات أخرى في ذات الجهة الإدارية أو غيرها في الوقت المحدد للسداد وفقا للإجراءات والضوابط المنصوص عليها قانونا في هذا الشأن.
وإذا لم يقم صاحب العطاء الفائز بإداء التأمين النهائي خلال المهلة المحددة، أو توريد ما يوازي قيمته، فإنه يحق للجهة الإدارية المستفيدة اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها بالمادة (٨١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

٣٧- ضمان تنفيذ الأعمال:

تلتزم الشركة أو الشركات الراسية عليها الأصناف بالقطاع الواحد أو أكثر، بسداد ضمان تنفيذ أعمال، باسم الهيئة العامة للخدمات الحكومية، بموجب خطاب ضمان صادر من إحدى المصارف المحلية وألا يقترن بأي قيد أو شرط، ويجب أن يكون ساريا لمدة ثلاثين يوما تاريخ انتهاء العام المالي الحالي في ٢٠٢٦/٦/٣٠، يُحتفظ به طوال مدة تنفيذ التعاقد كضمان لتنفيذ الأعمال وتلبية احتياجات كافة الجهات المستفيدة من القطاع أو القطاعات حسب الأحوال، ولا يُرد إلا بعد انتهاء مدته حسب اللائحة التنفيذية، ويوضح الجدول التالي المبلغ المستحق لكل قطاع على النحو الآتي:

م	القطاعات	الصنف	مبلغ ضمان تنفيذ الاعمال
١	القطاع الأول	ورق التصوير (A3 / A4)	٥٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط خمسمائة ألف جنيه لا غير)
		ورق مسطر (مفرد / مجوز)	
٢	القطاع الثاني	ورق التصوير (A3 / A4)	٤٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط اربعمائة ألف جنيه لا غير)
		ورق مسطر (مفرد / مجوز)	
٣	القطاع الثالث	ورق التصوير (A3 / A4)	٤٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط اربعمائة ألف جنيه لا غير)
		ورق مسطر (مفرد / مجوز)	

• لا يخل سداد قيمة ضمان تنفيذ الأعمال بحق الجهة الإدارية المستفيدة من تحصيل قيمة التأمين النهائي بما يعادل (٥%) من قيمة كل أمر توريد تصدره للشركة طوال مدة التعاقد.
• لن يتم رد قيمة التأمين المؤقت للشركات الراسية عليها إلا بعد سداد ضمان تنفيذ الأعمال.

إدارة المشتريات والحكومات
ب.ض. ٢٤٩/٩٤٧/٤٢٥
م.س. ٨٣٢٧

التقييم الفني للعطاءات والتمارس والترسية

٢٨- التقييم الفني للعطاءات:

- يتم دراسة كافة العطاءات (منفرد / تحالف) المقدمة للممارسة وفقاً لكل قطاع على حدي، وفور الانتهاء من الدراسة الفنية لتلك العطاءات، تتولى اللجنة الفنية اعداد تقرير فني مفصل للممارسة يتضمن نتيجة الدراسة الفنية لكافة العطاءات المقدمة موضحاً به القطاع والصنف واسباب القبول والرفض الفني.
- التحقق من مدى الالتزام بالمواصفات الفنية المطروحة.
- التحقق من الالتزام بتقديم كافة المستندات المطلوبة.
- مدى ملاءمة سابقة الاعمال المقدمة من الشركة او التحالف في مجال توريد الاصناف موضوع الممارسة.
- يتم اخطار مقدمي العطاءات بنتيجة القبول والرفض الفني، والاعلان عنها بلوحة الاعلانات المخصصة لذلك، ولا يتم فتح المظاريف المالية الا بعد انقضاء المدة القانونية، والتأكد من عدم تقدم اي شركة او تحالف بشكوى داخل اي قطاع من القطاعات المطروحة بالممارسة الواحدة.

٢٩- آليات التمارس والترسية:

- يتم فتح المظاريف المالية للعطاءات المقبولة فقط في الممارسة لكل قطاع على حدي تباعاً.
- تتم عملية التمارس على الصنف الواحد لكل قطاع من خلال جولة او عدة جولات وصولاً الي اختيار العطاء الأفضل شروطاً وتعاقداً سعراً للصنف الواحد بالقطاع الواحد.
- لا يسمح بحضور جلسة التمارس على الصنف الواحد أو الأصناف بالقطاع الواحد، إلا لمفوضي العطاءات او التحالفات المقبولة فنيا لذات القطاع فقط.
- يتم الإعلان عن نتائج الترسية لكل قطاع على حدي موضحاً به اسم العطاء الفائز والصنف والسعر.
- فور اعتماد نتائج الترسية للممارسة تتولى الهيئة العامة للخدمات الحكومية إصدار الكتب الدورية ذات الصلة لكافة الجهات الإدارية المستفيدة موضحاً بها نتائج الترسية للبدء في إصدار أوامر التوريد للشركات وإبرام التعاقد.
- سوف يتم نشر كافة المستندات التي سيتم التعاقد والتوريد على أساسها وبيانات الشركات أطراف التعاقد من خلال المواقع الآتية:

- موقع الهيئة العامة للخدمات الحكومية www.gags.gov.eg والتمارس والتوريد
- موقع بوابة التعاقدات العامة www.etenders.gov.eg
ص.ب. ٨٢٢٧

المواصفات الفنية

صنف ورق تصوير ٨٠ جرام مقاس A4

- (١) أن يكون وزن الفرخ ٨٠ جرام/م^٢ (+أو-٤%).
- (٢) أن يكون مقاس A4 ٢٩,٧*٢١ سم.
- (٣) أن يكون الورق مستوى السطح متجانس السمك واللون ، خالي من الشوائب والتموجات وعيوب الصناعة
- (٤) أن يكون الورق أبيض ناصع البياض.
- (٥) أن يكون ورق صالح للطباعة والتصوير على الوجهين.
- (٦) أن يكون الورق خاليا من بقايا القص والتشذيب (الوير).
- (٧) أن يكون الورق ثابت الأبعاد عند تعرضه لعملية الطباعة أو التصوير ومقاوم للحرارة .
- (٨) أن يكون الورق مطابقا للمواصفات الفنية المصرية الخاصة بالورق طبقا للمواصفات المصرية القياسية (م.ق.م ٥٠٠) 
- (٩) أن تكون الرزمة (٥٠٠) ورقية مغلفة بغلاف مقوى (عازل) يحفظ الورق ضد عوامل الجو والتخزين والرطوبة ومدون عليه الوزن والمقاس .
- (١٠) أن يتم التوريد كل خمس رزم داخل كرتونة محكمة الغلق.
- (١١) تقدم عينات للفحص والتجارب اللازمة في كرتونة تحتوي على خمسة رزم كاملة على الأقل.

العلاء للحلويات والمعجنات
ب. صفر - ١٤٩/٩٤٢/٤٤٥
س. نش - ٨٢٢٧

صنف ورق التصوير ٨٠ جرام مقاس A3

- (١) أن يكون وزن الفرخ ٨٠ جرام/م^٢ (+أو-٤%).
- (٢) أن يكون مقاس A3 ٢٩,٧ * ٤٢ سم.
- (٣) أن يكون الورق مستوى السطح متجانس السمك واللون ، خالى من الشوائب والتلويحات وعيوب الصناعة
- (٤) أن يكون الورق أبيض ناصع البياض .
- (٥) أن يكون ورق صالح للطباعة و التصوير على الوجهين.
- (٦) أن يكون الورق خاليا من بقايا القص والتشذيب (الوبر) .
- (٧) أن يكون الورق ثابتا عند تعرضه لعملية الطباعة أو التصوير ومقاوم للحرارة .
- (٨) أن يكون الورق مطابقا لاختبار القياسات الفنية المصرية الخاصة بالورق طبقا للمواصفات المصرية القياسية (م.ق.م ٢٠٠٢/٢٣٣٠) .
- (٩) أن تكون الرزمة (١٠٠) ورقة مغلقة بغلاف مقوى (عازل) يحفظ الورق ضد عوامل الجو والتخزين والرطوبة ومدون عليه الوزن و المقاس .
- (١٠) أن يتم التوريد كل خمس رزم داخل كرتونة محكمة الغلق .
- (١١) تقدم عينات للفحص والتجارب اللازمة في كرتونة تحتوى على خمسة رزم كاملة على الأقل .

الملاء للمكرواس والحكشيكول
ب.ض. ٢٤٩/٩٤٢/١٢٥
ب.ت. ٨٢٢٢

صنف الورق المسطر مفرد ٦٠ جرام

- (١) أن يكون وزن الفرخ ٦٠ جرام/م^٢ (+٠-٤%).
- (٢) أن يكون مقياس فلوسكاب ٢١*٣٣ سم
- (٣) أن يكون الورق مستوى السطح متجانس السمك خالى من الشوائب والتموجات وعيوب الصناعة
- (٤) أن يكون الورق أبيض ناصع البياض .
- (٥) أن يكون ورقى صالح للكتابة على الوجهين .
- (٦) أن يكون التسطير واضح ومتصل غير متقطع وسمكه ثابت.
- (٧) أن لا يقل عدد الأسطر فى الصفحة عن ٣٠ تسطير.
- (٨) أن لا يقل المسافة بين المسطر والتسطير الذى يليه ٨ مم.
- (٩) أن تكون الرزمة مغلقة جيداً .
- (١٠) أن تكون الرزمة مغلقة جيداً عن طريق المسطر الخاص بها والموضح به الوزن والمقاس.
- (١١) أن يكون الورق مطابق لأحدث القياسات الفنية المصرية الخاصة بالورق طبقاً للمواصفات القياسية المصرية (م.ق.م ٢٠٠٢/١٣).
- (١٢) أن تكون رزمة الورق مغلقة جيداً وطبقاً لأصول الصناعة فى توريد العينات .
- (١٣) تقدم عينات للفحص والتجارب اللازمة فى كرتونة تحتوى على (خمس رزم) كاملة مغلقة بإحكام .

العلاء للمكتراس والمكتراس
ب.ب. ٢٤٩/٩٤٣/٤٢٥
من ت. ٨١٢٧

لصنف الورق المسطر مجوز ٦٠ جرام

- (١) أن يكون وزن الفرخ ٦٠ جرام/م^٢ (+أو- ٤%).
- (٢) أن يكون مقياس فلوسكاب ٣٣*٢١ سم مطوى و ٣٣*٤٢ سم مفرد.
- (٣) أن يكون الورق مستوى السطح متجانس السمك خالي من الشوائب والتموجات وعيوب الصناعة.
- (٤) أن يكون الورق أبيض ناصع البياض.
- (٥) أن يكون ورقي صالح للكتابة على الوجهين.
- (٦) أن يكون التسطير واضح ومتصل غير منقطع وسمكه ثابت.
- (٧) أن لا يقل عدد الأسطر في الصفحة عن ٣٠ تسطير.
- (٨) أن لا يقل المسافة بين التسطير عن ٨ مم.
- (٩) أن تكون الرزمة ٢٥٠ ورقة مجوز.
- (١٠) أن تكون الرزمة مغلقة جيداً عليها لصفيحة الخشب بها والموضح به الوزن والمقياس.
- (١١) أن يكون الورق مطابق لأحدث المواصفات القياسية المصرية الخاصة بالورق طبقاً للمواصفات القياسية المصرية (م.ق.م ٢٠٠٢/١٣) ٩٦٣.
- (١٢) أن تكون رزمة الورق مغلقة جيداً وطبقاً لأصول الصناعة في توريد العينات.
- (١٣) تقدم عينات للفحص والتجارب اللازمة في كرقونة تحتوي على (خمس رزم) كاملة مغلقة بإحكام.

العلاء للمكرواس والمكشيكوا
ب.ض. ٢٤٩/٩٤٢/٤٢٥
س.ت. ٨٢٢٧

نموذج طلب الإيضاحات / الاستفسارات

اسم الشخص المقدم لطلب
الإيضاح / الاستفسار:

صفته:

الهاتف المحمول:

العنوان:

البريد الإلكتروني:

الإيضاح المطلوب / الاستفسار المطروح



الاسم:

بطاقة الرقم القومي:

سجل مدني:

تاريخ الإصدار:

ختم
صاحب العطاء /
العرض

التوقيع

تحريراً في:

ملحوظة: يتعين إرفاق صورة ضوئية واضحة من بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر لمقدم طلب الإيضاح / الاستفسار أو من يفوضه في التوقيع بحسب الأحوال، وكذلك التفويض.

صفحة رقم 27of36

النموذج التقدم بالعطاء وإقرار دخول الممارسة

اسم صاحب العطاء / الع: _____ العلاء للكراس والكتب دور
الموضوع: _____ ورق
اسم الجهة العامة طالبة التعاقد: _____

السيد الأستاذ / رئيس اللجنة العليا للشراء المركزي

الإدارة المركزية للمشتريات - الهيئة العامة للخدمات الحكومية

تحية طيبة وبعد ،،،،

استجابة لإعلان الهيئة بتاريخ ٢٠٢٥/.../... في شأن
العلاء للكراس والكتب دور
العام لتوريد صنف الورق دارج الاستخدام من قبل الهيئات الإدارية،
نتشرف بالتقدم بعطائنا إلى جهاتكم الموقرة طبقاً لائحة الشروط والمواصفات
والمستندات القانونية والملاحق المرفقة ذات الصلة لهذا الشأن ونقر ونتعهد بما
يلي:

١- الالتزام الكامل بكل ما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ومحتوياتها.

٢- إعداد العطاء دون اتصال أو تعاون مع شركات أو مؤسسات أخرى أو أشخاص آخرين تمت دعوتهم
لتقديم عطاءات باستثناء ما قد يكون قد تم إيضاحه للجهة الإدارية وتمت الموافقة عليه كتابةً منها قبل
تقديم العطاء.

٣- صحة كافة البيانات والمستندات والأوراق المرفقة بالعطاء المقدم. ٨٢٢٧
بي.ض: ٧٤٩/٩٤٣/٤٢٥

٤- الالتزام التام بتنفيذ الأعمال محل الطرح والتعاقد بشكل كامل، وذلك خلال مدة التنفيذ المحددة
بكراسة الشروط والمواصفات.

صفحة رقم 28of36

٥- الالتزام والارتباط بالعطاء المقدم طوال مدة صلاحيته وسريته، والتي تبدأ مدة حسابها من تاريخ عقد جلسة فتح المظاريف الفنية أو لمثل تلك المدة التي قد يتم تمديدتها وتحديثها طبقاً للتعليمات، وبأن يبقى ذلك العطاء ملزماً أثناء تلك المدة.

وهذا كله إقراراً بما تقدم من الموقع أدناه.

الاسم: _____
بطاقة الرقم القومي: _____
سجل مدني: _____
تاريخ الإصدار: _____

ختم
صاحب العطاء /
العرض

التوقيع



تحريراً في: _____

ملحوظة: يتعين إرفاق نموذج التقديم بالعطاء وإقرار دخول الممارسة موقع ومختوم من صاحب العطاء.

٩١٣

العلاء للكبراس والورق
ب.ض: ٤٢٥/٩٤٢/٧
ت.ت: ٨٢٢٧

العقد النموذجي لشراء منقولات

أنه في يوم الموافق تم إبرام هذا العقد بين كل من
أولاً: (١) ومقرها (٢) بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية/ المستفيدة من
عملية (٣) ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد بصفته (٤)
(إذا كان هناك مفوض لتوقيع العقد، تستكمل البيانات التالية)
ومفوض عنه في التوقيع على هذا العقد السيد/ السيدة) بصفته/بصفتها
الوظيفية بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم الصادر في
.....

(طرف أول مشتري)

ثانياً: (٥) الكائن مقرها وشكلها القانوني (٦) والمصنفة (٧) سجل
تجاري رقم بطاقة ضريبية رقم تليفون رقم (٨) فاكس رقم
بريد الإلكتروني ويمثلها السيد/ السيدة) بطاقة رقم قومي
..... بصفته/بصفتها بموجب بصفته/بصفتها المتعاقد معه.

(طرف ثان بائع)

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على شراء (٩) وذلك بغرض تلبية
احتياجاته بما يمكنه من تحقيق (١٠) وفقاً للشروط والمواصفات المذكورة
لما تم تخصيصه من اعتمادات (١١) وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك
وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات (١٢) و (١٣) العطاء (المعرض) المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.
وفي ضوء اعتماد السلطة المختصة (١٤) / المفوض عنه (١٥)
بالقرار رقم الصادر في الإجراءات طرح العملية رقم بتاريخ وفقاً
لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة
٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩،
و (١٦) الإعلان / الدعوة / طلب عرض السعر) وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة
على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ بشأن (١٧) المناقصة (١٨) العامة



- ١- أدخل اسم الجهة الإدارية المتعاقدة.
- ٢- أدخل عنوان الجهة الإدارية المتعاقدة تفصيلاً والذي سيتم توجيه المراسلات والمكتبات عليه.
- ٣- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان والدعوة لطلب عرض السعر، وكراسة الشروط والمواصفات.
- ٤- أدخل صفة السلطة المختصة.
- ٥- أدخل اسم الشخص الاعتباري (شركة/ مؤسسة/ ...).
- ٦- أدخل الشكل القانوني ويقصد بذلك (شركة مساهمة/ شركة توصية بسيطة/ شركة شخص واحد/ الخ).
- ٧- أدخل الترخيص والرقم الإلكتروني وشروط وأحكام مشروع متوسط/ مشروع صغير/ مشروع متناهي الصغر.
- ٨- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان والدعوة لطلب عرض السعر، وكراسة الشروط والمواصفات.
- ٩- مع مراعاة ما إذا كان طبيعة العملية تتطلب أعداد كراسة شروط ومواصفات في حالة التعاقد بالاتفاق المباشر.
- ١٠- أدخل اسم السلطة المختصة ومقرها الوظيفي.
- ١١- أدخل اسم المفوض عن السلطة المختصة وصفته الوظيفية.
- ١٢- اختار طريق التعاقد الذي تم اتباعه ل طرح العملية.

المحدودة/ المحلوبة/ ذات المرحلتين الممارسة (العامة/ المحدودة) الاتفاق المباشر (١٤) رقم (.... لسنة) للتعاقد على (١٥).....
 ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به لجنة البت في المناقصة/الممارسة/ لجنة الاتفاق المباشر) بجلستها المعقودة يوم الموافق من قبول (العطاء/ العرض) المقدم من الطرف الثاني بمبلغ (.....) (فقط وقدره)، والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتباره (الأفضل شروطاً والأقل سعراً/ الذي تم تربيحه بنظام النقاط) ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ
 وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد اتفاقاً على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات و(العطاء/ العرض) المقدم من الطرف الثاني، وكافة المكاتبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر (لجنة البت في المناقصة/الممارسة/ لجنة الاتفاق المباشر) رقم (.... لسنة...)، وأمر التوريد المؤرخ/...../..... جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتماً ومكماً لأحكامه.

البند الثاني (16)

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه: (17)

ملحق (١): وصف موضوع العقد.

ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة.

ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محصل العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والشروط والمواصفات الفنية (فقط وقدره).
 والنقطة ذات الصلة وذلك على النحو التالي:

رقم البند	الصف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	القيمة الإجمالية
..... (18) (20) (21) (22)

شامل ضريبة القيمة المضافة/ إجمالي ثمن الشراء مبلغ وقدره (.....) فقط (.....))
 غير شامل ضريبة القيمة المضافة/

- ١٠- يجوز للسلطة المختصة التغيير في التعاقد بطرق الاتجار المباشر وذلك طبقاً لقرار المادة (١٣) من قانون تنظيم التعاقدات التي أبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٠٥.
- ١١- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان الدعوياً على عرض السعر، وبكراثة الشروط والمواصفات.
- ١٢- إن كان تم استيفاء أو من هذا الملاحق لتفاد عواراً وغير مستوفى فحينئذ يرسل عرض الصفقة المرتبطة التي تحمل عنوان الملحق.
- ١٣- يجب أن تكون كافة الملاحق وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات.
- ١٤- أدخل بيان موجز عن الصنف طبقاً لكراثة الشروط والمواصفات.
- ١٥- أدخل (عدد الوحدة/الوزن... أو غير ذلك).
- ١٦- أدخل القيمة طبقاً لكراثة الشروط والمواصفات.
- ١٧- أدخل سعر الوحدة طبقاً لنتيجة الترسية.
- ١٨- أدخل القيمة الإجمالية (الكمية بسعر الوحدة) وطبقاً لنتيجة الترسية.

البند الرابع (23)

سدد الطرف الثاني مبلغاً إجماليًا مقداره (.....) (فقط وقدره). بما يعادل نسبة (٥%) من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي، وذلك (بخطاب الضمان بحساب الطرف الأول رقم بينك / خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد / خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف لدى (٢٤) بموجب خطابها رقم المؤرخ المقدم في الوقت المحدد للسداد / حجز من مستحقاته في حالة الاتفاق المباشر) وبظل هذا التأمين سارياً طوال مدة العقد بما فيها مدة الضمان. (٢٤)

(26) إذا كان الطرف الأول قد قام بسداد دفعة مقدمة، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه

قام الطرف الأول بسداد دفعة مقدمة بمبلغ إجمالي مقداره (.....) (فقط وقدره). بما يعادل نسبة (٢٧) % من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد صادر من بنك وغير مقترن بأي قيد أو شرط بالقيمة والعملية ذاتهما قدمه الطرف الثاني للطرف الأول.

البند الخامس

(إذا كان التوريد مرة واحدة، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والأصناف محل العقد بمخازن وعنوانها وعلى نفقته الخاصة (بخطاب الضمان بحساب الطرف الأول رقم بينك / خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد / خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف لدى (٢٤) بموجب خطابها رقم المؤرخ المقدم في الوقت المحدد للسداد / حجز من مستحقاته في حالة الاتفاق المباشر) وبظل هذا التأمين سارياً طوال مدة العقد بما فيها مدة الضمان. (٢٤)

(إذا كان التوريد على دفعات، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والأصناف محل العقد خلال مدة (٣٠) تبدأ من () اليوم التالي لإخطاره بأمر التوريد / (٣١)، وذلك على نفقته الخاصة وطبقاً للبرنامج الزمني التالي:

الكمية	تاريخ التوريد	مكان التوريد
.....

البند السادس

- ١- لا يحصل تأمين نهائي من الطرف الثاني إذا ورد جميع الأصناف التي رسا عليه توريدها وقبلها الطرف الأول بصفة نهائية خلال المدة المحددة لإداء التأمين ما لم يكن لهذه الأصناف مدة ضمان وفقاً لحكم المادة (٤٠) من قانون تنظيم التعهدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.
- ٢- أدخل اسم الجهة الإدارية أو الجهات الإدارية الأخرى.
- ٣- مدة الضمان بحسب طبيعة الصنف محل التعاقد.
- ٤- استخدم هذا في حالة ما إذا كانت قد تضمنت كراسة الشروط والمواصفات صرف دفعة مقدمة.
- ٥- أدخل النسبة وفقاً لما ورد بالمادة (٩٢) من اللائحة التنفيذية، ومراعاة النسبة المخصصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
- ٦- أدخل مدة التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
- ٧- أدخل تاريخ بداية التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
- ٨- أدخل مدة التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
- ٩- أدخل تاريخ بداية التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

حدد الطرف الأول يوم..... الموافق..... فى تمام الساعة..... موعداً لانتعاش اجتماع لجنة فحص الأصناف الموردة من الطرف الثانى، وإذا رفضت اللجنة صنفاً أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجدت فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو المتطلبات أو العينات المعتمدة وجب على الطرف الأول إخطار الطرف الثانى بأسباب الرفض كتابة.

ويلتزم الطرف الثانى بسحب الأصناف المرفوضة وتوريد بديل منها خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ اليوم التالى لإخطاره، فإذا تأخر فى سحبها فيحق للطرف الأول تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع (٥%) من قيمة الأصناف المرفوضة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وبحد أقصى أربعة أسابيع وبعد انتهاء تلك المدة يحق للطرف الأول اتخاذ إجراءات بيعها لحساب الطرف الثانى، ويخصم من الثمن ما يكون مستحقاً للطرف الأول ويكون البيع وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

البند السابع

يلتزم الطرف الأول باستلام الأصناف محل هذا العقد فى المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها، ويحق للطرف الثانى حال تقاوس الطرف الأول عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة لتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاوس، وصورة منه لمكتب شكوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

البند الثامن (32)

يضمن الطرف الثانى الأصناف الموردة محل هذا العقد وذلك لمدة... (٣٣)... تبدأ من تاريخ..... ضد عيوب الصناعة أو... (٣٤)....



يلتزم الطرف الأول بأن يمدد للطرف الثانى من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك حتى... (٣٥)... وفى حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة فى المواعيد المحددة... (٣٦)... بالبنك... وفى حالة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعطى من البنك المركزى وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثانى مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند العاشر

للطرف الأول زيادة أو نقص الكميات المتعقد عليها بما لا يتجاوز (١٥%) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار.

البند الحادى عشر (35)

لا يجوز للطرف الثانى أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الاول. ويظل الطرف الثانى وحدة مسؤولة عن أية أفعال أو أعمال أو أخطاء فى تنفيذ العقد، كما يلتزم بإطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

البند الثانى عشر

٣١- يتقدم هذا البند فى حالة إذا ما كتلت الأصناف الموردة لها مدة ضمان.

٣٢- أمثل مدة الضمان طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٣٣- أمثل العيوب الأخرى التى تظهر خلال مدة الضمان وبما يتماشى مع طبيعة المنتج محل التعاقد.

٣٤- يستخدم هذا البند فى حالة ما إذا كتلت كراسة الشروط والمواصفات قد أجازت للمتعاقد أن يعهد ببعض بنود العقد لغيره من الباطن.

صفحة رقم 33of36

٣٦) كلف الطرف الأول [] السيد/ [] السيدة)..... بصفته/بصفتها الوظيفية بموجب القرار رقم الصادر في مسئولاً/مسئولة عن إدارة هذا العقد.

البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول وبحسب طبيعة العملية المرور أو التفويض أو مراقبة التنفيذ على محل هذا العقد وفي أي وقت دون حاجة إلى إخطار أو إذن مسبق.

وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لأي التزام بحق للطرف الأول توقيع أي من الإجراءين المنصوص عليهما في البند العشرون من هذا العقد.

البند الرابع عشر

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول اعطائه مهلة بما لا يجاوز (٣٧)..... من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة وفقاً للآتي: (٣٨).....

ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من أضرار بسبب التأخير.

البند الخامس عشر

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كلياً أو جزئياً. (٣٩)

البند السادس عشر

أقر الطرف الثاني عند توقيع عليه على التزامه بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في البند السادس عشر من قانون العقوبات، أو في جرائم التهرب الضريبي، أو الجمركي.



يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أيضاً كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهائه أو إسقاطه أو فسخه، وبعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالاً جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررة في هذا الشأن.

البند الثامن عشر

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعها وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً.

البند التاسع عشر

٣٦- إحصاءاً لحكم المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.
٣٧- إخلال المهلة المتسببة.
٣٨- إخلال مقابل التأخير في تنفيذ العقد وفقاً للحدود والنسب المنصوص عليها بالمادة (١٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة.
٣٩- الالتزام بحكم المادة (١٢) من القانون.

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للتزام بتنفيذ شروط التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسنول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:

- ١- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
 - ٢- قيام إدارة التعاقد بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأى فنى ومالى وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأى.
 - ٣- تسوية الخلاف الذى نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفى العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أى أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.
- وفي جميع الحالات يلتزم طرفى التعاقد بالاستمرار فى تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند العشرون

فى حالة إخلال الطرف الثانى بأى شرط جوهري من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثانى، ويكون التأمين النهائى من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصم ما يستحقه من حساب الطرف الثانى، وفى حالة تعدد مطالبات الطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أى جهة إدارية أخرى أيضاً، وفى حالة تعدد مطالبات الطرف الأول خصمها إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول فى الرجوع على الطرف الثانى قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوقه بالطريق الإدارى، ولا يحق للطرف الثانى المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.

البند الحادى والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائياً فى الحالات الآتية:

- ١- إذا تبين أن الطرف الثانى استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب فى تعامله مع الطرف الاول أو فى حصوله على العقد.
- ٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثانى.
- ٣- إذا أظلم الطرف الثانى أو أعسر.

البند الثانى والعشرون

يمسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩م، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا العقد.

البند الثالث والعشرون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التى تنشأ أثناء التنفيذ وفقاً للطرق والشروط والأحكام المنصوص عليها فى المادة (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص فى حالة اللجوء إلى التحكيم.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً خاصاً يكون البند على النحو التالي)

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً عاماً يكون البند على النحو التالي)

تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد.



أقر الطرفان بأن العنوان المبين قديماً كان هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والخطابات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلاته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

البند الخامس والعشرون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى، للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الثاني

الطرف الأول

الاسم: _____ الاسم: _____
الصفة: _____ الصفة: _____
التوقيع: _____ التوقيع: _____
التاريخ: _____ التاريخ: _____

راجع هذا العقد بمعرفة اللجنة الثالثة لقسم الفتوى وذلك بجلستها المنعقدة في ٢٠٢٠/٣/٢٨، ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المعقودة في ٢٠٢٠/٥/٢٠.